

الجمعية العامة



الدورة السادسة والسبعون

الجلسة العامة ٨١

الجمعة، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد (ملديف)

لدى الأمم المتحدة (A/76/852)، التي أعلنت فيها البعثة، بصفتها رئيسة مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لشهر أيار/مايو، أن النمسا ستخلى عن مقعدها بحلول نهاية هذا العام، لصالح ليختنشتاين. وتمشيا مع اتفاق التناوب داخل المجموعة، تم إقرار ليختنشتاين لشغل المقعد للفترة المتبقية.

ونتيجة لذلك، سينشأ شاغر واحد في المجلس، ويجب انتخاب عضو جديد لملء فترة ولاية النمسا غير المنتهية، التي تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣. ووفقا للفقرة ٤ من القرار ٢٨٤٧ (د-٢٦)، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، ومع مراعاة أن الشاغر سينشأ من بين دول أوروبا الغربية ودول أخرى، ينبغي أن يُنتخب العضو الجديد من هذه المنطقة. وأود أن أبلغ الجمعية بأن المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات وبأغلبية ثلثي الحاضرين والمصوتين سيعلن فوزه في الانتخابات. ووفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، يجري الانتخاب بالاقتراع السري.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأنه اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، ستكون الدول الثماني التالية من بين دول أوروبا الغربية

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غاستورن (تنزانيا).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الرئيسية

(ب) انتخاب أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمانة العامة من البعثة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة (A/76/852)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تشرع الجمعية أولا في إجراء انتخاب فرعي لانتخاب عضو واحد في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لملء مقعد العضو الذي سيتخلى عن مقعده قبل نهاية فترة ولايته، وفقا للمادة ١٤٠ من النظام الداخلي.

وفيما يتعلق بالانتخاب الفرعي، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الرسالة المؤرخة ٣١ أيار/مايو الموجهة من الممثل الدائم للدانمرك

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص بالأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



وبناء على ذلك، لا يمكن للأعضاء إلا أن يضعوا علامة في المربع أو يكتبوا اسما واحدا لدولة عضو مؤهلة من دول أوروبا الغربية ودول أخرى في المكان المتاح.

وإذا تضمنت بطاقة الاقتراع تصويتا لدولة عضو لا تنتمي إلى دول أوروبا الغربية ودول أخرى أو لدولة عضو ستظل عضوا في المجلس في العام المقبل، ستعتبر بطاقة الاقتراع باطلة.

وأخيرا، إذا تضمنت بطاقة اقتراع أي ملاحظة غير التصويت لصالح دولة عضو مؤهلة، سيتم تجاهل تلك الملاحظات.

بدعوة من الرئيس، تولى فرز الأصوات ممثلو الجزائر وإكوادور وهنغاريا وموناكو وموزامبيق وتيمور - ليشتي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): سأعلق الجلسة الآن لمدة خمس دقائق.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٥/١٠ واستؤنفت الساعة ٣٥/١٠.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): كانت نتيجة التصويت كما يلي:

المجموعة باء - دول أوروبا الغربية ودول أخرى

١٩١ عدد بطاقات الاقتراع:

صفر عدد بطاقات الاقتراع الباطلة:

١٩١ عدد بطاقات الاقتراع الصحيحة:

١٦ الممتنعون عن التصويت:

١٧٥ عدد الأعضاء المصوتين:

١١٧ أغلبية الثلثين المطلوبة:

عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحون:

١٧٤ ليختنتشتاين

١ سويسرا

ودول أخرى ممثلة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي: بلجيكا، كندا، فرنسا، إسرائيل، إيطاليا، البرتغال، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك ينبغي ألا تظهر أسماء هذه الدول في بطاقة الاقتراع.

وقبل أن نبدأ عملية التصويت، أود أن أذكر الممثلين بأنه عملا بالمادة ٨٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظام تتعلق بطريقة إجراء التصويت. وبالإضافة إلى ذلك، لن تُعطى بطاقات الاقتراع إلا إلى المندوب الجالس مباشرة خلف اللوحة التي تحمل اسم البلد.

نبدأ الآن عملية التصويت. ويرجى من الأعضاء البقاء في مقاعدهم إلى حين الانتهاء من جمع كل بطاقات الاقتراع. وأود أن أذكر الأعضاء بأنهم، في هذه المرحلة، يصوتون في الانتخاب الفرعي على مقعد واحد لدول أوروبا الغربية ودول أخرى. وسيجري انتخاب ١٨ عضوا في المجلس فور إجراء هذا الانتخاب الفرعي. وستوزع الآن بطاقات الاقتراع، وبذلك يكون التصويت قد بدأ.

ووفقا للقرار ٣٢٣/٧١ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، طبع اسم الدولة الذي أبلغت به الأمانة العامة على بطاقات الاقتراع. كما أدرج في بطاقة الاقتراع خانة خالية إضافية يقابل المقعد الشاغر الذي يتعين شغله لإدراج دولة أخرى إذا كان ذلك مستصوبا.

وأرجو من الممثلين ألا يستخدموا سوى بطاقات الاقتراع التي وُزعت وأن يضعوا علامة "X" في المربع المجاور لاسم الدولة المطبوع على بطاقة الاقتراع أو أن يكتبوا اسم دولة أخرى مؤهلة في الخانة الخالية. وإذا تم التأشير على المربع المجاور لاسم دولة ما، فلا يتعين تكرار اسم تلك الدولة في الخانة الخالية.

وينبغي ألا يكون هناك أكثر من مربع اختيار واحد أو اسم مكتوب بخط اليد لملء المقعد الشاغر المراد شغله على النحو المبين في بطاقة الاقتراع. وسيعلم بطلان أي بطاقة اقتراع إذا كانت تتضمن عددا من أسماء الدول الأعضاء من المنطقة المعنية يفوق عدد المقاعد المخصصة لها.

مجموعة دول أوروبا الشرقية، وثلاثة من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأربعة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وتعكس بطاقات الاقتراع ذلك النمط. وأود أن أبلغ الجمعية بأن المرشحين، الذين لا يتجاوز عددهم عدد المقاعد التي يتعين شغلها، والذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات وبأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء الحاضرين والمصوتين، سيعلن فوزهم في الانتخابات.

وإذا كان عدد المرشحين الحاصلين على أغلبية الثلثين أقل من عدد الأعضاء المراد انتخابهم، تجرى اقتراعات إضافية لشغل المناصب المتبقية، ويقتصر التصويت على المرشحين الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات في الاقتراع السابق بحيث لا يزيد عددهم عن ضعف عدد المناصب التي يتعين شغلها. واتساقا مع الممارسة السابقة في حالة تعادل الأصوات، عندما يصبح من الضروري تحديد المرشحين المراد انتخابهم أو المرشحين الذين سيتابعون في الجولة التالية من الاقتراع المقيد، سيُجرى اقتراع مقيد خاص يقتصر على المرشحين الذين حصلوا على عدد متساو من الأصوات. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه الإجراءات؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالترشيحات، أُبلغت بما يلي. بالنسبة للمقاعد الأربعة الشاغرة لمجموعة الدول الأفريقية، أُبلغ عن أربعة مرشحين معتمدين هم بوتسوانا وغينيا الاستوائية وكابو فيردي والكاميرون. وبالنسبة للمقاعد الأربعة الشاغرة لمجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، أُبلغ عن أربعة مرشحين معتمدين، هم جمهورية كوريا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وقطر. وبالنسبة للمقاعد الثلاثة الشاغرة لمجموعة دول أوروبا الشرقية، أُبلغ عن ثلاثة مرشحين هم الاتحاد الروسي وسلوفاكيا وسلوفينيا. وبالنسبة للمقاعد الثلاثة الشاغرة لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أُبلغ عن ثلاثة مرشحين هم البرازيل وكوستاريكا وكولومبيا. وبالنسبة للمقاعد الأربعة الشاغرة لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، أُبلغ عن وجود أربعة مرشحين معتمدين هم الدانمرك والسويد ونيوزيلندا واليونان.

وبعد أن حصلت ليختشتاين على أغلبية الثلثين المطلوبة، انتخبت عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لفترة عضوية تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣ (المقرر ٤١٣/٧٦ باء).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أهنيء ليختشتاين على انتخابها عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تشعر الجمعية العامة الآن في انتخاب ١٨ عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليحلوا محل الأعضاء المنتهية فترة عضويتهم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢.

والأعضاء الـ ١٨ المنتهية فترة عضويتهم هم: الاتحاد الروسي، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، تايلند، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، الدانمرك، الصين، غابون، كولومبيا، الكونغو، لاتفيا، النرويج، نيكاراغوا، نيوزيلندا، واليونان. وعملا بالمادة ١٤٦ من النظام الداخلي، يجوز إعادة انتخاب تلك البلدان فورا.

اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، ستكون الدول التالية ممثلة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الأرجنتين، إسرائيل، إسواتيني، أفغانستان، إندونيسيا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بلير، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، تونس، جزر سليمان، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، زمبابوي، شيلي، عمان، غواتيمالا، فرنسا، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، ليبيريا، ليبيا، ليختشتاين، مدغشقر، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. ولذلك ينبغي ألا تظهر أسماء تلك الدول في بطاقات الاقتراع.

ووفقا للفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٨٤٧ (د-٢٦) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، ومع مراعاة عدد الدول التي ستظل أعضاء في المجلس بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، ينبغي انتخاب الأعضاء الـ ١٨ على النحو التالي: أربعة من مجموعة الدول الأفريقية، وأربعة من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، وثلاثة من

والأسماء المكتوبة بخط اليد أربعة؛ وبالنسبة لبطاقات الاقتراع المؤشر عليها "باء" لدول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ينبغي ألا يتجاوز العدد الإجمالي للمريعات المؤشر عليها والأسماء المكتوبة بخط اليد أربعة؛ وبالنسبة لبطاقات الاقتراع المؤشر عليها "جيم" لدول أوروبا الشرقية، ينبغي ألا يتجاوز العدد الإجمالي للمريعات المؤشر عليها والأسماء المكتوبة بخط اليد ثلاثة؛ وبالنسبة لبطاقات الاقتراع المؤشر عليها "دال" لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ينبغي ألا يتجاوز العدد الإجمالي للمريعات المؤشر عليها والأسماء المكتوبة بخط اليد ثلاثة؛ وبالنسبة لبطاقات الاقتراع المؤشر عليها "هاء" لدول أوروبا الغربية ودول أخرى، ينبغي ألا يتجاوز العدد الإجمالي للمريعات المؤشر عليها والأسماء المكتوبة بخط اليد أربعة.

وستُعتبر بطاقة الاقتراع لاغية إن لم تكن أي من أسماء الدول المدونة عليها تنتمي إلى المنطقة المعنية. وإذا تضمنت بطاقة الاقتراع الخاصة بمنطقة ما أسماء دول أعضاء لا تنتمي إلى المنطقة المعنية أو دول أعضاء ستظل أعضاء في المجلس، تظل البطاقة صالحة ولكن لن يُحسب التصويت لهذه الدول.

وإذا تضمنت بطاقة الاقتراع أي ملاحظة بخلاف التصويت لصالح مرشحين مؤهلين معينين، سيتم تجاهل تلك الملاحظات.

بناء على دعوة من الرئيس بالنيابة، تولي فرز الأصوات ممثلو إكوادور وتيمور - ليشتي والجزائر وموزامبيق وموناكو وهنغاريا إلى.

أجري تصويت بالاقتراع السري.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أرجو من الوفود التي ربما لم تصوت بعد، أن تفعل ذلك الآن، بالاقتراع من مقدمة القاعة للإدلاء بأصواتها.

أغلق باب التصويت الآن. ولن تقبل بطاقات اقتراع أخرى. وحرصاً على الوقت، تشرع الجمعية العامة الآن في النظر في البنود الأخرى التي أعلن عنها في يومية الأمم المتحدة ريثما يجري فرز الأصوات.

وفقاً للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، نشرع الآن في الانتخاب بالاقتراع السري. وقبل أن نبدأ عملية التصويت، أود أن أذكر الممثلين بأنه عملاً بالمادة ٨٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظام تتعلق بطريقة إجراء التصويت. وبالإضافة إلى ذلك، لن تُعطى بطاقات الاقتراع إلا للممثلين الجالسين مباشرة خلف اللوحة التي تحمل اسم البلد.

نبدأ الآن عملية التصويت. ويرجى من الأعضاء البقاء في مقاعدهم إلى حين الانتهاء من جمع كل بطاقات الاقتراع. تُوزع الآن بطاقات الاقتراع التي تحمل علامات "ألف" و"باء" و"جيم" و"دال" و"هاء". وهكذا بدأ التصويت.

ووفقاً للقرار ٣٢٢٣/٧١، المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، فقد طُبعت أسماء الدول التي أُبلِغَت بها الأمانة العامة قبل ٤٨ ساعة على الأقل من ميعاد الانتخابات اليوم على أوراق الاقتراع الخاصة بكل مجموعة من المجموعات الإقليمية. كما أُضيفت في بطاقات الاقتراع خانة خالية تعادل عدد المقاعد الشاغرة المطلوب شغلها في كل مجموعة من المجموعات الإقليمية لكتابة أسماء أخرى حسب الاقتضاء.

ويُرجى من الممثلين ألا يستخدموا سوى بطاقات الاقتراع التي وُزعت وأن يضعوا علامة في المربعات المجاورة لأسماء الدول من المنطقة المعنية التي يرغبون في التصويت لها و/أو يكتبوا أسماء مرشحين آخرين في الخانات الخالية. وإذا تم التأشير على المربع المجاور للاسم المطبوع على بطاقة الاقتراع، فلا يلزم تكرار اسم تلك الدولة في الخانة الخالية. ولا يجوز أن يتجاوز العدد الإجمالي للمريعات المؤشر عليها وجميع الأسماء المكتوبة بخط اليد عدد المقاعد الشاغرة المطلوب شغلها على النحو المبين في بطاقة الاقتراع. وأي بطاقة اقتراع تتضمن أسماء دول من المنطقة المعنية تفوق عدد المقاعد المخصصة لها ستُعتبر باطلة.

وعليه، بالنسبة لبطاقات الاقتراع المؤشر عليها "ألف" للدول الأفريقية، ينبغي ألا يتجاوز العدد الإجمالي للمريعات المؤشر عليها

بين الشعوب، وهو بلا شك أحد القوى الدافعة للدبلوماسية المتعددة الأطراف.

ويعزز تعدد اللغات الوحدة في التنوع فضلا عن التفاهم والتسامح والحوار بين البلدان. وقد أصبح أحد الركائز التي تسهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة المنصوص عليها في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة، بينما يساعد على تحسين كفاءة منظمتنا ونتائجها وشفافيتها. كما أنه أحد الأولويات التي أبرزها الأمين العام.

واسمحوا لي أن أسلط الضوء على بضعة عناصر من مشروع القرار.

وفي هذا العام، كما في غيره، يطلب إلى الأمين العام أن يكفل عدم تقويض تعدد اللغات بسبب التدابير المتخذة استجابة لمختلف الأزمات التي مرت بها منظمتنا، واحترام تعدد اللغات في جميع الحالات التي قد تتكرر فيها مثل هذه الظروف في المستقبل.

ونشكر مرة أخرى منسق شؤون تعدد اللغات على عمله، ولا سيما خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، ونكرر تأكيد دعمنا لوضع إطار متماسك بشأن تعدد اللغات على نطاق الأمانة العامة يمكن أن يدعم نهجا شاملا ومنسقا لجزء تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة.

ولذلك، نرحب في مشروع القرار بالتطوير الجاري لشبكة جهات التنسيق التي تدعم منسق شؤون تعدد اللغات في تنفيذ القرارات ذات الصلة تنفيذًا فعالًا ومتسقًا في جميع كيانات الأمانة العامة، فضلا عن صياغة أهداف ملموسة بغية وضع خطة عمل تنفيذية لصالح تعدد اللغات.

وفيما يتعلق بدور إدارة التواصل العالمي في تعدد اللغات، يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يكتف جهوده لضمان التنفيذ الكامل للولايات القائمة في مجال تعدد اللغات من حيث صلتها بالمعلومات والاتصالات. وفي الوقت نفسه، يسلط مشروع القرار الضوء على التأخيرات في القضاء على التفاوت بين استخدام اللغة الإنكليزية

بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١١٥ من جدول الأعمال.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال

تعدد اللغات

تقرير الأمين العام (A/75/798)

مذكرتان من الأمين العام (A/75/960 و A/75/960/Add.1)

مشروع قرار (A/76/L.57)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، في مقرها ٥٨٤/٧٥ المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، إرجاء النظر في البند ١٢٦، "تعدد اللغات"، فضلا عن تقارير الأمين العام (A/75/798) ووحدة التفتيش المشتركة (انظر A/75/960 و A/75/960/Add.1).

أعطي الكلمة الآن لممثل أندورا لعرض مشروع القرار A/76/L.57.

السيدة فيفيس بالمانيا (أندورا) (تكلمت بالفرنسية): بالنيابة عن أكثر من ٨٠ مشاركا في تقديم مشروع القرار وباسم كولومبيا، الميسرة المشاركة مع بلدي، أندورا، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/76/L.57، المعنون "تعدد اللغات".

بادئ ذي بدء، نود أن نعرب عن شكرنا الحار للدول التي شاركت في تقديم مشروع القرار وشاركت بنشاط وعلى نحو بناء في عملية التفاوض. ونود بصفة خاصة أن نشكر الدول الأعضاء في مجموعة السفراء الناطقين بالفرنسية ومجموعة أصدقاء اللغة الإسبانية في الأمم المتحدة على دعمها القيم.

ونحتفل بجميع المساهمات الجديدة التي أثرت بلا شك مشروع القرار بحيث يصبح تعدد اللغات أداة أخرى لتعزيز عمل منظمتنا على الصعيدين الداخلي والخارجي. ويؤدي تعدد اللغات، بوصفه قيمة أساسية ومبدأ تأسيسا لمنظمتنا، دورا أساسيا في التواصل المتناغم

نحن ممتنون للعمل الشاق الذي اضطلع به الميسران، أندورا وكولومبيا، الذي سمح لنا بالتوصل إلى اتفاق بشأن مشروع القرار الهام هذا (A/76/L.57) على الرغم من الصعوبات التي سببتها جائحة مرض فيروس كورونا.

وتكرر المجموعة تأكيد أهمية تعدد اللغات بوصفه حجر الزاوية في تعددية الأطراف. وهو أيضا قيمة مركزية ومبدأ أساسي مكرس في ميثاق الأمم المتحدة. كما أنه قيمة لا تيسر الدبلوماسية المتعددة الأطراف فحسب، بل تيسر أيضا الحوار والتسامح والتفاهم المتبادل. ويسهم أيضا في تحقيق الركائز الثلاث للأمم المتحدة: السلام والأمن الدوليان والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

أود أن أؤكد على النقاط التالية، التي تعتبرها المجموعة وجيهة. أولا، ندرك أن الطابع العالمي هو جوهر المنظمة، ويتحقق من خلال أمور منها التعددية اللغوية بوصفها آلية رئيسية للتواصل مع مواطني الدول الأعضاء وفيما بينهم. ولذلك، فإننا نؤكد من جديد على ضرورة اتباع نهج متكامل في عملنا. وعلينا أن نبدأ بمواءمة المصطلحات، ونحتاج أيضا إلى إعداد ونشر محتوى أصلي على المواقع الرسمية للأمم المتحدة ومنصاتها على وسائل التواصل الاجتماعي.

ثانيا، نحث الأمانة العامة على وضع استراتيجيات وخطط عمل للتنفيذ الفعال لمبدأ التعددية اللغوية باعتباره مبدأ شاملا لعمل المنظمة. ويجب أن تكون الاستراتيجيات متسقة ويتعين تنفيذها بطريقة مُسقة. وسيكفل ذلك تحقيق التعددية اللغوية والتكافؤ بين اللغات على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

ثالثا، نأسف لأنه على الرغم من النداءات المتكررة للامتثال للأحكام التي حددت في إطار التوصيات اللغوية لمختلف أجهزة المنظمة وهيئاتها، فإننا لم نحقق بعد التكافؤ اللغوي بين اللغات الرسمية الست، ولا الاحترام الكامل للتعددية اللغوية. ونعرب مجددا عن ضرورة القضاء على التضليل الواضح التي تحظى به لغات معينة على حساب اللغات الأخرى. ونحث الأمانة العامة على الامتثال لمبدأ تكافؤ اللغات بين اللغات الرسمية للمنظمة.

واستخدام اللغات الرسمية الخمس الأخرى في حفظ البث الشبكي للاجتماعات الرسمية من جانب إدارة التواصل العالمي. ومع ذلك، فإننا ننوه بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وإدارة التواصل العالمي لنقل رسائل المنظمة بمختلف اللغات في جميع أنحاء العالم، عن طريق مراكز الإعلام وباللغات الرسمية وغير الرسمية للمنظمة، حسب الاقتضاء وفي حدود الموارد الموجودة.

وفي سياق جائحة كوفيد-19، أصبح موقع المنظمة على شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي الخاصة بها أدوات أساسية للدول الأعضاء ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية وعامة الجمهور. وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على مدى أهمية أن يكفل الأمين العام أن تضمن المعايير الدنيا لتعدد اللغات، التي وضعتها إدارة التواصل العالمي، استخدام جميع اللغات الرسمية للمنظمة بطريقة منصفة على المواقع الشبكية، بغض النظر عن المحتوى.

(تكلم بالإسبانية)

وفيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية وتدريب الموظفين، يشجع مشروع القرار على وضع مبادئ توجيهية بشأن تحديد الاحتياجات اللغوية وتطبيقها على الوظائف الشاغرة في المستقبل، ويرحب بوضع مشروع تجريبي لوضع قائمة بالمهارات اللغوية للموظفين، ولكنه يلاحظ أن القائمة لم تنتشر بعد.

وباختصار، فإن مشروع القرار قيد النظر أداة لتعزيز المساواة بين اللغات الرسمية الست، فضلا عن الاعتراف بأهمية اللغات غير الرسمية.

ولا أود أن أختتم بياني دون الإعراب عن تقديرنا لعمل موظفي دوائر اللغات في إبقاء تعدد اللغات حيا ونشطا ووضع اتفاقاتنا موضع التنفيذ في جميع مجالات المنظمة. ونأمل أن نحظى بتأييد جميع الوفود لاعتماد مشروع القرار A/76/L.57 بتوافق الآراء.

السيد كاراسو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة أصدقاء اللغة الإسبانية في الأمم المتحدة.

وتحديد العمل الجماعي الذي يستلزمه الوفاء بولاية منظماتنا وفاء تاما. فاللغات تعبر عنا وتوفر إطارا لأفكارنا وهوياتنا. ولهذا السبب لا يمكن أن يكون هناك حوار حقيقي أو تعاون دولي فعال بدون احترام التنوع اللغوي. واللغات عنصر أساسي في حقوق الإنسان والحريات الأساسية وأداة ضرورية من أجل بلوغ الأهداف التي حددناها لأنفسنا لتحقيق التنمية المستدامة.

ولذلك ينبغي أن نؤكد من جديد كل يوم التزامنا القوي بمواصلة المثابرة وكفالة أن تترك لغاتنا بصماتها في العالم المعولم. ومن الواضح أن اللغات والتعددية اللغوية تسهم إسهاما استثنائيا في تعزيز المجتمعات الشاملة للجميع التي لا تترك أحدا خلف الركب، والتغلب على الحواجز اللغوية، وتشجيع الحوار كأداة رئيسية للنظام المتعدد الأطراف.

ويجب أن ندرك أن التعافي بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يتطلب، علاوة على القيادة السياسية الحازمة، تعددية أطراف قوية تستشرف آفاق المستقبل وتفضي إلى اتخاذ قرارات مستنيرة. وهنا تبرز ضرورة التطبيق الكامل لمبدأ تعددية الأطراف في إطار من الترابط. إنها تعزز التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي القادرة على الإسهام في تحقيق تلك الغاية.

ومما لا شك فيه أن اتباع نهج متعدد اللغات يحسن من قدرة الأمم المتحدة على اتخاذ الإجراءات السلمية، وتقديم الرسائل الرئيسية والمعلومات الأساسية إلى جميع الناس بلغاتهم حتى يتمكنوا من التعامل مع حقائق واقعهم اليومي ومواصلة تحسين نوعية الحياة. ويمنح مشروع القرار الذي سنعمده اليوم الولايات المناسبة ويحدد الإجراءات المجدية التي من شأنها أن تحافظ على مختلف الثقافات واللغات، وفي الوقت نفسه تنهض بالتسامح وثقافة السلام واللاعنف.

وبوصفنا بلدا من البلدان الناطقة بالإسبانية، نود أن ننوه بالتقدم الكبير الذي أحرزته لغتنا في الأمم المتحدة، وفقا لما جاء في تقارير الأمين العام. ويسرنا أن نلاحظ نموا كبيرا على منصات أخبار الأمم المتحدة خلال جائحة كوفيد-19، إذ ارتفع عدد الزيارات من ٢٠ مليون مشاهدة للصفحات في عام ٢٠١٩ إلى ٧٠ مليون مشاهدة في عام

رابعاً، على الرغم من مرور أكثر من عامين منذ بداية الجائحة، فإننا نؤكد مجدداً على ضرورة تنفيذ خدمات الترجمة الشفوية وخدمات الترجمة التحريرية تنفيذاً كاملاً واستخدامها في الاجتماعات الحكومية الدولية التي تعقد بالحضور الشخصي والافتراضي، الرسمية وغير الرسمية منها، فضلاً عن جميع الاجتماعات التي تعقد داخل المنظمة. ولئن كنا نسلم بالتحديات التي نواجهها حالياً، فمن الضروري التوصل، على وجه السرعة، إلى آليات بديلة تسمح لنا بتطبيق المعايير الأمنية، فضلاً عن الآليات التي تتيح لنا تغطية جميع الاجتماعات بشكل سريع وفعال وبتكلفة معقولة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً على استعداد مجموعة أصدقاء اللغة الإسبانية في الأمم المتحدة مواصلة المضي قدماً معاً من أجل منفعة المجتمع الناطق باللغة الإسبانية ولصالح المنظمة ككل. وبذلك، سنحقق تقدماً كبيراً بشأن المسألة التي ننظر فيها اليوم.

السيد فرناندس دي سوتو بالديراما (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية):
تؤيد كولومبيا البيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا باسم مجموعة أصدقاء اللغة الإسبانية في الأمم المتحدة.

لقد تشرفت كولومبيا بالعمل جانباً إلى جنب مع أندورا على تيسير مشروع القرار A/76/L.57، الذي يتعلق بمسألة ذات أهمية قصوى لجميع الدول الأعضاء.

وترى كولومبيا أن التعددية اللغوية بمثابة الركيزة الأساسية للحوار في إطار الأمم المتحدة، التي بنيت عليها أسس تعددية الأطراف والتفاهم بين الدول الأعضاء. ونعرب عن بالغ التقدير للروح البناءة التي اتسمت بها مشاركة جميع الدول طوال المفاوضات، ونرحب بأننا توصلنا إلى اتفاق مرة أخرى بتوافق الآراء بشأن اعتماد مشروع القرار المتعلق بالتعددية اللغوية، وبالتالي، تعزيز رسالة الأمم المتحدة إلى العالم. كما أود أن أشكر المترجمين الشفويين الذين قدموا لنا خدمتهم القيمة خلال المرحلة الأولية لعملية التفاوض. فجهدهم يكتسي أهمية حيوية لعملنا اليومي

إن عزمنا على التنفيذ الكامل لمبدأ التعددية اللغوية منذ عام ١٩٤٥ مكننا من التقريب بين المواقف، ومواجهة التحديات معاً،

قيمة أساسية للأمم المتحدة، ونشكر أيضا الأمين العام على إعطاء الأولوية لتعدد اللغات.

هذا العام، وللمرة الأولى، يذكر مشروع القرار اللغة الهندية. ويشجع إدارة التواصل العالمي على مواصلة نشر الاتصالات والرسائل المهمة باللغات الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك اللغة الهندية. كما يذكر اللغتين البنغالية والأردية للمرة الأولى. ونرحب بكل تلك الإضافات.

تقيم الهند شراكة مع إدارة التواصل العالمي منذ عام ٢٠١٨ من خلال تقديم مساهمة خارج الميزانية لتعميم وتوحيد الأخبار ومحتوى الوسائط المتعددة باللغة الهندية. وكجزء من هذه الجهود، تم إطلاق مشروع Hindi@UN في عام ٢٠١٨، بهدف تعزيز التواصل العام للأمم المتحدة باللغة الهندية ونشر المزيد من الوعي بشأن القضايا العالمية بين الملايين من الأشخاص الناطقين باللغة الهندية في جميع أنحاء العالم.

وفي ذلك السياق، أود أن أذكر بالقرار ١٣ (د-١)، الذي اتخذ في ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦ خلال الدورة الأولى للجمعية العامة، ونص على أنه لا يمكن للأمم المتحدة أن تحقق مقاصدها ما لم تكن شعوب العالم على دراية تامة بأهدافها وأنشطتها. ويتحتم تبني تعدد اللغات في الأمم المتحدة، بالمعنى الحقيقي. وستدعم الهند الأمم المتحدة في تحقيق ذلك الهدف.

السيد أربايتز (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية، أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/75/798)، وكذلك الميسرين المشاركين لمشروع القرار A/76/L.57، أندورا وكولومبيا، على كل ما بذلاه من جهود خلال المفاوضات. وتفخر كندا بأن تشارك مرة أخرى في تقديم مشروع القرار هذا العام.

(تكلم بالإسبانية)

وأود أن أشكر أندورا وكولومبيا جزيل الشكر على قيادتهما لهذه العملية المهمة جدا لعملا هنا في الأمم المتحدة.

٢٠٢٠، وشهد موقع أخبار الأمم المتحدة باللغة الإسبانية ارتفاعا بنسبة ٢٦٥ في المائة. ونرحب بأن الزيارات إلى صفحات المنظمة على شبكة الإنترنت المكتوبة باللغة الإسبانية بلغت ٣٠ مليون زائر، ويسرنا أن نسبة تلك الزيارات بلغت ٢٦,٧ في المائة من مجموع الزيارات إلى جميع مواقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت في جميع أنحاء العالم. وننوه بسرور بأن موقع أخبار الأمم المتحدة باللغة الإسبانية قد حقق أعلى عدد من الزيارات من بين المواقع التسعة لأخبار الأمم المتحدة في عام ٢٠٢١، أي أعلى بنسبة ١٣٨ في المائة من متوسط عام ٢٠١٩.

وعلى الرغم من وجود نتائج إيجابية كبيرة، لا يمكننا أن نتجاهل التحديات الكثيرة التي لاحظناها طوال المفاوضات حول مشروع القرار والتي تعترض التنفيذ الكامل للتعددية اللغوية. والاتجاه نحو أحادية اللغة، وندرة الموارد المتاحة في الأمانة العامة لكفالة التكافؤ اللغوي، والتفاقم السريع لظواهر مثل المعلومات المضللة، واتساع الفجوة في مجال التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هي بعض التحديات التي تتطلب تركيزنا المستمر حتى نتمكن من التغلب عليها بسرعة.

ويمكن للجمعية العامة أن تواصل الاعتماد على كولومبيا، بوصفها عضوا في مجموعة أصدقاء اللغة الإسبانية في الأمم المتحدة، في الحفاظ على التزامها الثابت بتأكيد ممارسة تعدد اللغات من أجل مبادئ الإنصاف والعدالة تجاه جميع المناطق الممثلة في المنظمة.

وفي الختام، أود أن أذكر بالكلمات الملهمة التي قالها نلسون منديلا:

”إذا خاطبت رجلا بلغة يفهمها، فأنت تخاطب عقله. أما إذا خاطبته بلغته، فأنت تخاطب قلبه.“

السيد تيرومورتى (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الميسرين المشاركين، أندورا وكولومبيا، على نجاحهما في توجيه المشاورات بشأن مشروع القرار A/76/L.57، المتعلق بتعدد اللغات، الذي يسر الهند أن تشارك في تقديمه. ومن المسلم به أن تعدد اللغات

وكولومبيا، مما سيسمح لنا اليوم باعتماد مشروع القرار A/76/L.57، وهو مهم لعمل المنظمة.

وتعدد اللغات، بوصفه قيمة أساسية للأمم المتحدة، لا يسهم في تحقيق مقاصد المنظمة ومبادئها فحسب، بل هو أيضا عنصر حاسم في الدبلوماسية المتعددة الأطراف ويعزز قدرتنا على الاتصال بشعوب العالم بلغاتها. وبالتالي، فإننا نشدد على قيمة اعتماد مشروع القرار، الذي نعتقد أنه خطوة مهمة نحو الاعتراف بأن تعدد اللغات أمر محوري لضمان ملاءمة الأمم المتحدة لمقتضيات الأحوال وسلاسة أدائها واستدامتها.

لقد عقدت المناقشات التي جرت أثناء المفاوضات بعد أن أثرت جائحة مرض فيروس كورونا بالفعل أثرا عميقا على عمل المنظمة. وعليه، نعتقد أنه من الأهمية بمكان كون مشروع القرار يسلم بالتدابير المعتمدة للحفاظ على تعدد اللغات في الأوقات المضطربة.

والى جانب التحديات المتصلة بالأزمة التي واجهتها المنظمة في السنوات الأخيرة، نود أن نعترف بأن هناك أيضا تحديات طويلة الأجل لكفالة أن يكون تعدد اللغات مبدأ شاملا يتخلل عمل المنظمة بأسرها. ولذلك فإننا نوجه نداء من أجل الحفاظ على التكافؤ اللغوي بين اللغات الرسمية الست. ونأسف شديد الأسف لأنه على الرغم من أن ذلك المبدأ مكرس في عدد كبير من القرارات الحكومية الدولية، فإنه لا يتم الوفاء به.

ونحن مقتنعون بأن التنفيذ على المستويين الداخلي والخارجي للسياسات والاستراتيجيات المتعددة اللغات من جانب المنظمة يحدث فرقا. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، فإن نشر المعلومات المتعددة اللغات أمر حيوي لإعلام شعوب العالم بشكل كامل بأهداف الأمم المتحدة وأنشطتها وتعزيز الدعم الدولي لأنشطتها.

وفي ذلك السياق، نأمل أن ينفذ مشروع القرار A/76/L.57- بل وجميع القرارات التي تنشئ نظما لغوية للغات الرسمية للأمم المتحدة ولغات العمل في الأمانة العامة تنفيذها كاملا لكفالة أن يصبح تعدد اللغات مبدأ شاملا حقيقيا وقيمة أساسية للمنظمة.

(تكلم بالفرنسية)

إن تعدد اللغات هو أحد القيم الأساسية للأمم المتحدة. فهو يتيح لنا تبادل وتشاطر الأفكار والنقاش باللغات الرسمية الست. وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر بحرارة المترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين على كل ما يؤدونه من عمل.

من المهم ملاحظة أن تعدد اللغات قد عانى خلال جائحة مرض فيروس كورونا. ففي كثير من الأحيان، كانت الاجتماعات تعقد بدون خدمات الترجمة الشفوية، مما أعاق مشاركة العديد من الممثلين مشاركة كاملة في عملنا. ونأمل أن تكون الدروس قد استخلصت من تلك التجربة.

(تكلم بالإنكليزية)

وتلاحظ كندا أيضا الصعوبات التي أبلغت عنها كيانات الأمانة العامة في تجميع بيانات دقيقة وشاملة لتقرير الأمين العام، وترحب بالجهود المبذولة لإنتاج بيانات مصنفة حسب اللغة للسماح بوضع السياسات القائمة على الأدلة.

لقد ولد أكثر من واحد من كل خمسة كنديين خارج كندا. وكندا، بوصفها بلدا ثنائي اللغة رسميا، يضم ٦٠ لغة من لغات الشعوب الأصلية ومواطنين يتواصلون بأكثر من ٢٠٠ لغة، تترك أن اللغة تأتي مصحوبة بالثقافات والتراث والخبرة والرؤى والمعارف التي تثري نسيج مجتمعاتنا. وتعزز تعددية اللغات الحوار والتفاهم، وهما أمران أساسيان لعملنا هنا في الأمم المتحدة. وستظل كندا ملتزمة التزاما قويا بتعزيزها والحفاظ عليها.

السيد سيغورا أراغون (السلفادور) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد السلفادور البيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا باسم مجموعة أصدقاء اللغة الإسبانية وتود أن تدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتها الوطنية.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنكرر الشكر الذي أعرب عنه على التفاني والجهود الكبيرين اللذين بذلتهما الميسران المشاركان، أندورا

وفي سيناريو عالمي سريع التغيير، علينا أن نظل أوفياء للالتزامنا بتعزيز تعدد اللغات، ومن أجل ذلك نحتاج إلى جهود متضافرة على جميع المستويات. واسمحوا لي أن أتشاطر معكم بعض الأفكار في ذلك الصدد. أولاً، ينبغي للأمم المتحدة أن تكون قدوة يُحتذى بها في تعزيز تعدد اللغات في عملها. يتم استبعاد عدد كبير من دول وشعوب العالم من استخدام لغاتها الخاصة في الأمم المتحدة، بما في ذلك المتكلمين باللغة البنغالية الذين يمثلون أكثر من ٢٦٠ مليون شخص على مستوى العالم، حيث تعد البنغالية سابع أكثر اللغات التي يتكلم بها الناس في العالم. ونود أن نرى جهوداً أكبر من جانب الأمم المتحدة لضمان إدراج جميع اللغات في منظماتنا، بما في ذلك لغات الإشارة.

ثانياً، ينبغي للأمم المتحدة أن تستخدم أداة الاتصال الخاصة بها للوصول إلى جمهور عالمي عام. وفي ذلك الصدد، نشيد بإدارة الاتصالات العالمية على جهودها في إبراز بعض الاتصالات والرسائل الهامة التي وجهها الأمين العام مؤخراً بلغات غير رسمية، بما فيها البنغالية، بالإضافة إلى اللغات الرسمية للمنظمة. وينبغي تعزيز أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ولا سيما مراكز الإعلام التابعة لها، بغية تعزيز وترجمة جميع وثائق منظماتنا إلى مختلف اللغات الوطنية والمحلية.

ثالثاً، تؤدي التكنولوجيا دوراً مهماً في تعزيز تعدد اللغات. ومع ذلك، ولكي نجني ثمار التكنولوجيا، يجب أن نكفل بأن تكون في متناول أيدي الجميع، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية حيث تشكل الفجوة الرقمية تحدياً كبيراً. ونقدر استخدام الأمم المتحدة، بما في ذلك أثناء جائحة مرض فيروس كورونا، لأدوات لغوية مبتكرة على الإنترنت وتكنولوجيات الترجمة من قبيل eLUNA، التي تساعد على تحسين كفاءة الترجمة البشرية، فضلاً عن قاعدة بيانات مصطلحات الأمم المتحدة UNTERM، ولكننا بحاجة إلى زيادة توسيع نطاقها، والأهم من ذلك، جعلها في متناول أيدي شعوب العالم النامي.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على دعم وفدي الكامل لجميع جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز تعددية اللغات والحفاظ عليها في كل مكان.

السيدة فاطمة (بنغلاديش) (تكلمت بالإنكليزية): أتوجه بالشكر إلى الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن تعدد اللغات، وأشكر الأمين العام أيضاً على تقريره (A/75/798). وأود أيضاً أن أنوه مع التقدير بإسهام وكيل الأمين العام ألبليان وقيادته في القيام بدور المنسق لتعدد اللغات، وأعتزم هذه الفرصة لأشكر البعثتين الدائمتين لأندورا وكولومبيا على تيسيرهما الممتاز لمشروع القرار المتعلق بتعدد اللغات، A/76/L.57، وكان من دواعي سرورنا أن شاركننا في تقديمه

لا يزال تعدد اللغات يواجه تحديات، إذ ما يقرب من نصف لغات العالم مهددة بالانقراض ومعرضة لخطر الانقراض بحلول مطلع القرن. ووفقاً لدراسة أجرتها اليونسكو، يقدر بأن زهاء ٤٠ في المائة من سكان العالم لا يحصلون على التعليم بلغة يتحدثون بها أو يفهمونها. ومن الواضح أن هناك حاجة ملحة لإنقاذ لغاتنا، التي تمثل تراثنا وهويتنا.

إن التزام بنغلاديش بتعدد اللغات متجذر في تاريخها. ربما نكون البلد الوحيد في العالم الذي اضطر إلى إراقة الدماء لحماية قدسية لغتنا الأم. في ٢١ شباط/فبراير ١٩٥٢، ضحت مجموعة من الشباب والشابات الشجعان بحياتهم لترسيخ اللغة البنغالية بوصفها لغة لدولتنا. وما بدأ كونه حركة لضمان مكانة لائقة للغتنا أدى إلى ظهور دولة بنغلاديش المستقلة في عام ١٩٧١، وهي أرض الشعب البنغالي الناطق بالبنغالية. وأنسب تكريم لشهداء اللغة في بنغلاديش كان إعلان اليونسكو في عام ١٩٩٩، وفي ٢١ شباط/فبراير من كل عام يحتفل به بوصفه اليوم الدولي للغة الأم، الذي أقرته لاحقاً قرارات متعددة للجمعية العامة. وتحتفل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بذلك اليوم كل عام منذ عام ١٩٩٩ من أجل تعزيز اللغات الأم وتعدد اللغات.

نشجع في بنغلاديش التعليم القائم على اللغة الأم للجميع. وهناك ١٣٢ مدرسة توفر التعليم باللغات الأم لمختلف مجموعاتنا العرقية والقبلية الصغيرة. وتصدر أيضاً كتب المناهج الدراسية الوطنية باللغات القبلية الخمس الرئيسية. وفي عام ٢٠٠١، أنشأنا في دكا المعهد الدولي للغة الأم، الذي يعمل مع اليونسكو من أجل الحفاظ على لغات العالم المنقرضة تقريباً.

الاتصالات العالمية التي أتاحت لنا مواصلة استخدام اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة قدر الإمكان طوال فترة الجائحة. وأود هنا أن أشدد على أهمية استخدام التقنيات الجديدة، وأن أشدد على أهمية التكافؤ بين اللغات الرسمية الست.

ثالثاً، إن دعم تعدد اللغات في الأمم المتحدة وفقاً للمبادئ والقيم العالمية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة يتطلب أيضاً من الدول الأعضاء تقديم الدعم المالي المهم والضروري إلى الأمانة العامة والمنظمة بغية توطيد تعدد اللغات.

رابعاً، تعزيز أدوار الجهات الفاعلة من قبيل المجتمع المدني، بما في ذلك الاختصاصيون الأكاديميون، يمكنهم من الاضطلاع بدور نشط وحيوي في تعزيز وتقوية تعدد اللغات داخل منظماتنا.

ما فتئت المملكة المغربية بقيامها بدورها المهم والمعترف به دولياً بوصفها ملتقى إنساني وثقافي وحضاري وروحي، وبوصفها جسراً بين إفريقيا وأوروبا والعالم العربي، فضلاً عن تاريخها العريق وحضارتها المتعددة الثقافات تؤدي دوراً مهماً بوصفه نصيراً أساسياً لتعدد اللغات. إن المملكة المغربية، بوصفها بلداً له تاريخ طويل من التعددية الثقافية، تلعب دوراً هاماً في الدفاع عن تعدد اللغات واحترام تنوع الهويات والثقافات التي نعتبرها ثروة مهمة لكل أمة، والمجتمع الدولي عامة.

(تكلم بالفرنسية)

نعتبر اللغات كنوزاً لا تقدر بثمن. فعندما تندثر لغة ما، تختفي معها قرون من الذاكرة والتاريخ والمهارات والمعرفة عن الناس والأماكن والأمم. إن خطر فقدان اللغات التي تموت أو تصبح مهددة بالانقراض أخطر بكثير من فقدان كائن مادي أو ملموس أو يمكن استرداده. وتتعرض للخطر تقاليد الأشخاص الذين يستخدمون تلك اللغات كوسيلة للتعبير، فضلاً عن مفاهيم الزمان والمكان. وفي هذا الصدد، فإن اللغات ليست مجرد وسائل للاتصال، بل هي محفوظات حية تتطور بلا توقف، وتحمل في طياتها معلومات قيمة عن التاريخ والناس والمناطق الجغرافية. كما تتطور اللغات باستمرار لدمج معلومات جديدة

السيد قادري (المغرب): السيد الرئيس، أود أن أقدم إليكم بالشكر على عقد هذه الجلسة المهمة بشأن تعدد اللغات، الأمر الذي يعتبر إحدى القيم الأساسية للعمل المتعدد الأطراف على النحو المنصوص عليه في المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة. وتود المملكة المغربية أن تغتنم هذه الفرصة لتعرب عن شكرها الجزيل لمنسقي مشروع القرار حول تعدد اللغات أندورا وكولومبيا (A/76/L.57)، على جهودهما القيمة والدؤوبة، التي قاما بها وأثبتت فعاليتها طوال فترة المفاوضات على مشروع القرار الذي يتميز برؤية واضحة وأهداف بناءة ومنهجية وواقعية من أجل تعدد اللغات داخل الأمم المتحدة. وقد قامت المملكة المغربية بتبني هذا القرار، كما درجت عليه في السنوات السابقة، مما يدل على الأهمية البالغة التي نوليها لتعدد اللغات وتعددية الأطراف في الأمم المتحدة.

وترحب أيضاً المملكة المغربية بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن تعدد اللغات (A/75/798)، الذي أكد مرة أخرى الأهمية الحيوية والحاجة الماسة إلى أمم متحدة متعددة اللغات بوصفها أداة ضرورية لتحقيق أهدافنا وخدمة جميع شعوب العالم في كل مكان. ونشكر ونهنئ الأمين العام أنطونيو غوتيريش والأمانة العامة على جهودهما الكبيرة لتوطيد تعدد اللغات داخل منظماتنا. وفي ذلك السياق، نكرر الإعراب عن تقديرنا العميق للأمين العام على تعيينه منسقا لتعدد اللغات داخل المنظمة.

يبرز تقرير الأمين العام أيضاً العديد من الحقائق التي ما فتئت المملكة المغربية تدافع عنها. أود هنا أن أذكر ما يلي: أولاً، يسهم تعدد اللغات إسهاماً كبيراً في تحسين كفاءة الأمم المتحدة وأدائها وشفافيتها. ونشدد مرة أخرى على ضرورة التعامل على قدم المساواة مع اللغات الرسمية الست للمنظمة.

ثانياً، أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى زيادة الطلب على العمل الافتراضي، لا سيما من خلال المنصات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي. وفي هذا الصدد، أشيد بالجهود الكبيرة التي ما برحت تبذلها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات)

(تكلمت بالإنكليزية): سيوزع البيان التالي المتعلق بالفقرة ١٠ من مشروع القرار A/76/L.57 والمقدم وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة أيضا على الدول الأعضاء.

وسيستلزم الطلب الوارد في الفقرة ١٠ من مشروع القرار ترجمة دليل المشتريات في عام ٢٠٢٢ إلى ثلاث لغات إضافية، مع عدد كلمات يبلغ حوالي ٤٠٠ ٧٨ كلمة، لإتاحته بجميع اللغات الرسمية. وسيشكل ذلك إضافة إلى أعباء العمل المتعلقة بالوثائق لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في عام ٢٠٢٢، وتقدر الاحتياجات من الموارد غير المتكررة ذات الصلة بمبلغ ١٣٩ ألف دولار. بيد أن الإدارة ستبذل قصارى جهدها لتنفيذ الطلب في حدود قدراتها الحالية. وبناء على ذلك، إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/76/L.57، فلن تنشأ احتياجات إضافية في إطار الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢٢.

وأود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/76/L.57، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار A/76/L.57: أفغانستان، ألبانيا، أنتيغوا وبربودا، البحرين، بلجيكا، بنين، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، السلفادور، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غينيا، أيسلندا، إندونيسيا، لاتفيا، ليختنشتاين، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريشيوس، المكسيك، المغرب، النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، قطر، جمهورية مولدوفا، سورينام، توغو، تيمور - ليشتي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية

تقرر اعتماد مشروع القرار A/76/L.57؟

اعتمد مشروع القرار A/76/L.57 (القرار ٢٦٨/٧٦).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية

العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢٦ من جدول الأعمال؟

في ذكرياتها، تعكس التطورات في المجتمعات التي تستخدم فيها. ولهذا السبب يجب أن نكفل تعزيز تعدد اللغات على جميع المستويات، مع مراعاة التطورات المستمرة عبر قطاعات اللغات.

وبالإضافة إلى ذلك، يسهم احترام تعدد اللغات داخل منظماتنا في تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات، وفي نهاية المطاف في توطيد ثقافة سلام تعكس التنوع اللغوي والثقافي لمختلف الأمم والحضارات. ويسهم تعدد اللغات في تعزيز تنفيذ الركائز الثلاث لمنظمتنا، وهي السلم والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان.

وأخيرا، يعد الاحتمال بتعدد اللغات هذا العام تذكيرا مهما آخر بأنه يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار التعبير عن الحقائق اللغوية في شبابنا ومجتمعاتنا من أجل تشكيل الأجيال الراسخة في ثقافتنا وهويتنا، مع الحفاظ أيضا على ارتباط قوي مع بقية العالم. ومما لا شك فيه أن تعزيز تعدد اللغات داخل الأمم المتحدة سيسهم في تحقيق ذلك الهدف النبيل.

السيدة تامبوي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

يود وفد بلدي أن يشكر الميسرين المشاركين لمشروع القرار A/76/L.57.

وأود أن أبرز أهمية تعدد اللغات بوصفه قيمة أساسية لتعزيز الاتصال داخل منظومة الأمم المتحدة. وتحتل اللغة السواحيلية، وهي إحدى اللغات غير الرسمية التي تعترف بها منظماتنا، المرتبة الأولى بين اللغات الـ ١٠ الأكثر استخداما في العالم، حيث يتحدث بها أكثر من ٢٠٠ مليون شخص. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، اعترفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة باللغة السواحيلية وحددت يوم ٧ تموز/يوليه يوما عالميا للغة السواحيلية. ولأول مرة هذا العام، سيحتفل باللغة السواحيلية في الأمم المتحدة. ولذلك، أود أن أرحب بالجميع في الحدث التذكاري لليوم العالمي للغة السواحيلية الذي سيعقد هنا في الأمم المتحدة في ٧ تموز/يوليه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم

الأخير في المناقشة بشأن البند ١٢٦ من جدول الأعمال.

نشر الآن في النظر في مشروع القرار A/76/L.57، المعنون

“تعدد اللغات”.

تقرر ذلك.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

الدائمون في المجلس، كما هو الحال في هذه الحالة، آلية حق النقض استخداما مسؤولا، تُمنع منظمتنا من تحقيق أهم غرض لها، على النحو المنصوص عليه في ديباجة الميثاق والمادة ١ منه. ولذلك فإننا نكرر التأكيد على الحاجة إلى الاستخدام المسؤول لآلية حق النقض ونسلط الضوء على الجهود التي تبذلها في هذا الصدد مجموعة مهمة من الدول الأعضاء، منها أوروغواي، في إطار مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية.

ونحث الأعضاء الدائمين في المجلس على السعي، من خلال الحوار، إلى التفاوض على حلول إضافية للاستجابة للحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والعودة إلى اعتمادها بتوافق الآراء بوصفها قرارات للمجلس، وفقا للممارسة المتبعة حتى وقت قريب. وفيما يتعلق بالمسألة قيد النظر التي أسفرت عن تقديم مشروع القرار S/2022/431 إلى المجلس، نود أن نؤكد من جديد موقف أوروغواي الذي يدين تجارب إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية ويكرر الدعوة إلى الامتثال الصارم لقرارات المجلس السابقة بشأن تلك الحالة، التي اعتمدت جميعها بتوافق الآراء.

ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضا أن تمتثل للنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونود أن نغتتم هذه الفرصة للتذكير بموقفنا، بوصفنا دولة موقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بأن كفاءة دخول المعاهدة حيز النفاذ أمر أساسي.

السيد بيناراندا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تدين الفلبين تجربة إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويشكل ذلك العمل المتهور والاستنزائي تهديدا خطيرا لجميع الدول، ويعرض النظام العالمي لعدم الانتشار للخطر، ويقوض السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة بأسرها والعالم.

ويرتبط السلام والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ دائما بالحالة في شبه الجزيرة الكورية. ونحن على اقتناع راسخ بأنه لا يوجد

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستأنف الجمعية العامة نظرها في البند ١٢٤ من جدول الأعمال، المعنون "تعزيز منظومة الأمم المتحدة"، لمواصلة المناقشة، عملا بالقرار ٢٦٢/٧٦ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، بشأن الحالة التي استخدم فيها عضوان دائمان في مجلس الأمن حق النقض في جلسته ٩٠٤٨ المعقودة في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٢٢، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "عدم الانتشار/ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية".

السيد أمورين (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): هذه هي المرة الأولى التي تجتمع فيها الجمعية العامة عملا بالقرار ٢٦٢/٧٦، المعنون "تكليف دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن"، الذي اعتمد بتوافق الآراء في ٢٦ نيسان/أبريل وشاركت أوروغواي في تقديمه.

ويمثل القرار، من خلال آليته لتكريس الشفافية والمساءلة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، قطيعة مع الممارسة السابقة لمجلس الأمن ونقطة تحول في العلاقة بين المجلس والجمعية. ولا يغير الإطار الجديد تلك العلاقة المؤسسية أو الولايات المحددة للمجلس والجمعية العامة؛ بل إنه، كما ذكرنا، يضيف آلية للمساءلة وزيادة الشفافية لصالح جميع أعضاء المنظمة.

ولا يزال بلدنا، من جانبه، يؤيد هذه الممارسات لكفالة المساءلة بين الأعضاء الدائمين في المجلس، مثلا من خلال قرارنا بالانضمام إلى المبادرة الفرنسية - المكسيكية للأعضاء بتعليق استخدام حق النقض في حالة حدوث انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان. وتعهد المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة إلى المجلس بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وفقا لمقاصد منظمتنا ومبادئها.

ولهذا السبب، من الأهمية بمكان بالنسبة لأوروغواي ألا يُعرق عمل المجلس بشأن هذه المسألة الخطيرة. وعندما لا يستخدم الأعضاء

٢٦٢/٧٦، المعنون "تكليف دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن". ويذكرنا السياق الحالي بالآثار الوخيمة المترتبة على تراجع قدرة المجلس على اتخاذ إجراءات فعالة ضد التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. فلنؤكد مرة أخرى الحاجة الملحة إلى إعادة تأكيد التزامنا بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور الجمعية العامة.

السيد لام باديا (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، لا بد لي من القول إنني أشعر بالقلق لأننا نجتمع في الجمعية العامة للنظر في مسألة للأسف لم يعالجها مجلس الأمن على النحو الواجب. وقد اجتمعت الجمعية العامة اليوم، وفقا لأحكام القرار ٢٦٢/٧٦، لأن استخدام عضوين دائمين في المجلس لحق النقض منعه من اتخاذ التدابير اللازمة لممارسة وظائفه الأساسية، أي صون السلام والأمن الدوليين.

وترى غواتيمالا أن من الضروري والمناسب من حيث التوقيت أن يتخذ المجلس تدابير في ضوء تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية السريع وغير القانوني لأنشطة إطلاق القذائف النووية والقذائف التسيارية، التي تهدد بشكل خطير أمن شبه الجزيرة الكورية وبقية المجتمع الدولي. ونظرا للأهمية الكبيرة جدا لتلك المسألة، من المؤسف أنه قد أسيء استخدام حق النقض في مشروع القرار S/2022/431، الذي تضمن إجراءات مهمة تتفق تماما مع نظام عدم الانتشار وتناول الحالة الإنسانية المؤسفة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك ما يتعلق بالفضاء الإلكتروني.

وتؤيد غواتيمالا الجهود الرامية إلى نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتلتزم بالغالبية العظمى من الأطر الدولية المتعلقة بتلك المسألة، ولا يزال موقفنا المبدئي المؤيد لنظام عدم الانتشار وجبها وضروريا أكثر من أي وقت مضى.

إنه لأمر غير مقبول أن تجري جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، منذ بداية هذا العام وحده، أكثر من ١٢ تجربة للقذائف التسيارية، بما في ذلك تجارب قذائف عابرة للقارات، مما يعرض حياة

حل عسكري لنزاع بين الإخوة، وأن السعي إلى تحقيق السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية هو مسؤولية جماعية لمنطقتنا بأسرها.

وستواصل الفلبين الاضطلاع بدور بناء في النهوض بشبه الجزيرة الكورية السلمية والخالية من الأسلحة النووية من خلال تدابير بناء الثقة فيما بين أصحاب المصلحة على الصعيد الثنائي والآليات التي تقودها رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

السيد باولوسكاس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ليتوانيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه (انظر A/76/PV.77)، واسمحوا لي أن أضيف النقاط التالية بصفتي الوطنية. إننا نشاطر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قلقها إزاء استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مواصلة برامجها غير المشروعة للأسلحة النووية والقذائف التسيارية وزيادة تطويرها، ولا سيما إطلاقها الأخير للقذائف التسيارية.

ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال الكامل لجميع التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن. ولا يزال من الأهمية بمكان أن تشارك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مناقشات مجدية مع جميع الأطراف المعنية بغية بناء أساس للسلام والأمن المستدامين، وأن تتخذ خطوات للسعي إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

ويساور ليتوانيا القلق لأن إساءة استخدام حق النقض من جانب روسيا والصين، وهما عضوان دائمان في مجلس الأمن، قد حالت دون تصرف المجلس وفاء بمسؤوليته عن صون السلم والأمن. وقد أيد مشروع القرار S/2022/431 عن حق ١٣ عضوا في المجلس، ولكن ثبت أن ذلك لا يكفي لاتخاذ قرار لاحق يستند إلى قرار المجلس السابق الذي اتخذ بتوافق الآراء بفرض مزيد من الجزاءات في حالة إجراء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربة نووية أخرى أو إطلاق نظام قذائف تسيارية قادر على الوصول إلى مدى عابر للقارات.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالقرار الذي اتخذته الرئيس فوراً بتحديد موعد الجلسة العامة اليوم، وبذلك يجري لأول مرة تفعيل القرار

المجموعة بشأن إجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ونحث الأعضاء الدائمين في المجلس على الامتناع عن استخدام حق النقض في مواجهة تلك الفطائع. وتؤيد شيلي أيضا المبادرة الفرنسية - المكسيكية التي تدعو إلى تعليق استخدام حق النقض في حالة ارتكاب فطائع جماعية وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي، وتلك المبادرة تكمل من مدونة قواعد السلوك التي وضعتها المجموعة.

وندعو أعضاء المجلس الذين يملكون حق النقض إلى إمعان النظر في التكلفة التي ينطوي عليها جعل هيئة تعاني بالفعل من خلل وظيفي عاجزة عن الوفاء بمهمتها الأسمى، المتمثلة في كفالة السلام والأمن الدوليين على نحو فعال من خلال العمل الجماعي، وكذلك درء ما يهددهما من أخطار والقضاء عليها. ويدرك الأعضاء تماما ما يلزم عمله من أجل إحراز تقدم في ذلك الصدد.

إننا ندرك السياق المعقد الذي تجري فيه مناقشة اليوم. ولهذا السبب، ندعو إلى التحلي بالمرونة ونفاد البصيرة في مناقشاتنا، فضلا عن إيجاد حلول تمكن هذه الآلية الجديدة من الإسهام حقا في التصدي للأزمات الدولية بشكل بناء، لأنه لا يجوز أن نترك تلك الأزمات معلقة. ونسلم بأن استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطلاق القذائف التسيارية، بما فيها القذائف ذات المدى العابر للقارات، يشكل خطرا واضحا يهدد السلام والأمن الدوليين.

أخيرا، نحث على احترام قرارات المجلس وميثاق الأمم المتحدة ونظام نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. فما من سبيل للعودة إلى طاولة المفاوضات إلا من خلال حل سلمي ودبلوماسي. وهذه هي وظيفة العمل المتعدد الأطراف التي لا يمكن التنازل عنها، كما أنها علة وجود منظمنا وجوهرها.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): إن الأرجنتين، بوصفها عضوا مؤسسا لمنظمنا، تلتزم التزاما راسخا بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وما زلنا متمسكين بموقفنا البالغ الحزم ضد استخدام حق النقض منذ المفاوضات التي جرت في مؤتمر سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥.

آلاف الناس للخطر ويمثل انتهاكا سافرا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات المجلس وأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من بين صكوك أخرى. ومما لا شك فيه أن هذه الإجراءات تزعزع السلام والأمن الدوليين وتزيد من التوترات الإقليمية وتعرق الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز الحوار والثقة والتعاون من أجل كفالة إحلال السلام ونزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

وفي هذا الصدد، يدعو وفد بلدي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتنال للالتزامات الأساسية الناشئة عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونرى أنه من غير المقبول أن تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النظر في إجراء هذه التجارب، في البر والبحر على حد سواء، من دون مراعاة العواقب البيئية والإنسانية لهذه التفجيرات الضارة التي يتعذر محو آثارها. وبالإضافة إلى ذلك، يأسف بلدي لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تولي لتطوير الأسلحة النووية وتجربتها، بما في ذلك القذائف التسيارية، أولوية أعلى من تلك التي تعطيتها للاستثمار في نماء أبناء شعبها.

أخيرا، تحث غواتيمالا على مواصلة الحوار سعيا إلى إيجاد حل دبلوماسي ونهائي للنزاع. ونحث المجلس أيضا على أن يواصل العمل مع الدول الأعضاء مع الأخذ في الاعتبار خطورة الإجراءات التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ونحثه على أن يفي بمسؤولياته بموجب ميثاق منظمنا للقضاء على هذه التهديدات المستمرة للسلام والأمن الدوليين.

السيد أوكيدا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تود شيلي أن تؤكد على أن جلسة اليوم - وهي الأولى من نوعها التي تُعقد في سياق تفعيل التكاليف الدائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن - ستثبت فائدتها في مسعانا نحو تحقيق الشفافية والمساءلة. وندرك ما ينطوي عليه استخدام حق النقض من تعقيد ونفهم أنه لا توجد خيارات وسط أو حلول توفيقية مضمنة في تلك الآلية.

وفي هذا الصدد، فإن بلدي، بصفته عضوا في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، قد انضم إلى مدونة قواعد السلوك التي وضعتها

الكامل للالتزامات الناشئة عن قرارات المجلس ذات الصلة ونحثه على العودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التعاون على الفور مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق ضمانات معاهدة عدم الانتشار وحل جميع المسائل المعلقة، بما في ذلك المسائل التي نشأت أثناء غياب مفتشي الوكالة عن البلد.

وتبرز الحالة في كوريا الشمالية أهمية تحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتعجيل ببدء نفاذها، فضلا عن ضرورة نزع السلاح النووي العام الكامل على نحو يمكن التحقق منه. وتغتنم الأرجنتين هذه الفرصة لتحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى على الامتثال الفوري لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإنهاء هذا النمط من الأعمال العدائية في المنطقة، التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

السيد بيريس أيستاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): إن التدابير التي اتخذها مجلس الأمن بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ذات طابع ملزم قانونا لجميع أعضاء منظمتنا. بيد أن جمهورية فنزويلا البوليفارية مقتنعة بأن هذه التدابير يجب أن تعتبر دائما أداة وليست غاية في حد ذاتها.

لقد انقضى أكثر من ١٥ عاما منذ أن اعتمد مجلس الأمن نظاما صارما وبعيد المدى وشاملا للجزاءات ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد اقترن ذلك بسلسلة من التدابير القسرية الانفرادية التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة بصورة غير قانونية، والتي أثرت تأثيرا سلبيا ولا تزال على رفاه شعب كوريا الشمالية وحقوق الإنسان لجميع سكان كوريا الشمالية.

واليوم، تثير الحالة في شبه الجزيرة الكورية قلقا بالغا للمجتمع الدولي بأسره، ولا سيما في خضم السياق الدولي الحالي. ولذلك، يساورنا بالغ القلق إزاء أنه على الرغم من أن الوقت قد أثبت أن الجزاءات ليست هي الحل لهذه المسألة وأن النهج الانفرادية قد فشلت، فإن هناك محاولة للإصرار، بطريقة قاسية ولإنسانية، على تمديد تلك

ومما يؤسف له أن الجمعية العامة تجتمع اليوم للتصدي لخظر آخر يهدد السلام والأمن الدوليين لم يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ إجراء بشأنه، بسبب استخدام بعض أعضائه الدائمين لحق النقض بشأن مشروع القرار S/2022/431، المؤرخ ٢٦ أيار/مايو (انظر S/PV.9048).

ترى الأرجنتين أن حق النقض امتيازًا يقوض مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول، ينبغي إلغاؤه. وقد أكدنا مجددا موقفنا المناهض لحق النقض والمؤيد لإصلاح المجلس، وهو الأمر الذي يحظى بتأييد الدول الأعضاء بتوافق الآراء في كل مرة يُنظر فيها في هذه المسألة، ولا سيما في سياق عملية المفاوضات الحكومية الدولية. ويجب أن يكون المجلس أكثر ديمقراطية وشفافية وكفاءة وتمثيلا للجميع وخضوعا للمساءلة أمام المجتمع الدولي.

في ٢٥ آذار/مارس، أصدرت الأرجنتين بيانًا أعربنا فيه عن إدانتنا بأشد العبارات لإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية عابرة للقارات في ٢٤ آذار/مارس، في عمل آخر من الأعمال العدائية الاستقرائية ضد المجتمع الدولي.

ويُعتبر البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أحد أهم التحديات التي تواجه النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، نظرا لأنها انسحبت من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حين انتهكتها صراحة بالشروع في تطوير التكنولوجيا لاستخدامها في أغراض غير سلمية في الوقت الذي كانت فيه دولة طرفا في المعاهدة. وقد نأت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بنفسها عن نظام ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بعد انسحابها من المعاهدة في عام ٢٠٠٣، والتي كانت قد انضمت إليها في عام ١٩٨٥. وبين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٧، أجرت ست تجارب نووية مختلفة النطاق، أدت كل تجربة منها إلى صدور قرارات من المجلس تدين إجراءاتها وتفرض أنواعا مختلفة من التدابير العقابية للحد من تقدم برنامجها النووي وتعطيله.

وما فتئت الأرجنتين تدين بشدة إجراءات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبرنامجها العسكري. وندعو ذلك النظام إلى الامتثال

خارج المنطقة في شبه الجزيرة الكورية، وزيادة عدد المناورات العسكرية المشتركة، وإطلاق الولايات المتحدة وجمهورية كوريا للذخائر التسيارية يوم الاثنين الماضي، وإقامة شراكات وتكتلات عسكرية جديدة في المنطقة، بل وحتى البيانات التي أدلى بها مسؤولون رفيعو المستوى يدعون إلى نشر أسلحة نووية في المنطقة، بالإضافة إلى عدم المعاملة بالمثل وعدم وفاء حكومة الولايات المتحدة بالتزاماتها التي تعهدت بها بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وفي ذلك الصدد، من الضروري التأكيد على أن مبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة يعني أن أمن بلد ما لا يمكن أن يستتب على حساب أمن بلدان أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، نكرر اليوم مرة أخرى الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء اتفاقات التعاون المبرمة مؤخرا بشأن الغواصات النووية فيما بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا، التي تهدد بالانتشار النووي في بلدان جنوب المحيط الهادئ، في انتهاك لمعاهدة راروتونغا، التي يبدو علاوة على ذلك أنها تنشط عقلية الحرب الباردة بإحياء سياسات التحالفات ومناطق السيطرة العسكرية القائمة على الإمكانيات النووية. ونشدد على أنه لا يجوز عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية في أي وقت أو تحت أي ظرف من الظروف، ويجب ألا يظل أي استخدام للأسلحة أو التهديد باستخدامها، وخاصة في المناطق الخالية من الأسلحة النووية، مسألة منطقية من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

وفي ضوء كل ما تقدم، تدعو جمهورية فنزويلا البوليفارية، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، إلى إنهاء أي استنزاف أو سياسة لممارسة ضغوط قصوى أو عمل عدائي ضد جمهورية كوريا الديمقراطية، فضلا عن التدخل في شؤونها الداخلية. وبدلا من ذلك، نرى من الضروري مواصلة جميع الجهود الدبلوماسية لتهيئة مناخ يفضي إلى الاستئناف المبكر للحوار والتفاوض فيما بين الأطراف بغية التوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين لهذه الحالة لصالح السلام والاستقرار والأمن على الصعيد الإقليمي. كما ندعو إلى التنفيذ العاجل لتدابير بناء الثقة والمصالحة، التي يجب بالضرورة أن تؤخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة والمعقولة لسلطات بيونغ يانغ.

النظم، التي ينتهي بها المطاف إلى التأثير في النهاية على أضعف الفئات، ولا سيما اليوم، عندما يستمر العالم والشعب البطل في تلك الدولة في مواجهة تفشي جائحة مرض فيروس كورونا.

في ذلك الصدد، يعتقد بلدنا أنه إذا أريد حقا تحقيق نزع السلاح النووي، فقد حان الوقت لتغيير النهج المتبع في التعامل مع الحالة في شبه الجزيرة الكورية. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه يجب اتخاذ ثلاث خطوات محددة على سبيل الاستعجال.

أولا، يجب على مجلس الأمن أن يضطلع بدور استباقي وشامل وبناء بشأن هذه المسألة.

ثانيا، يجب إحراز التقدم في تخفيف المعاناة الإنسانية للشعب الكوري الشمالي البطل، الأمر الذي يتطلب، من ناحية، توسيع نطاق الإعفاءات لأعراض إنسانية من الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن، ومن ناحية أخرى، وضع حد للتطبيق غير القانوني لجميع التدابير القسرية والتقييدية والعقابية والانفرادية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ثالثا، يجب مواصلة الحوار والتفاوض فيما بين الأطراف بوصفهما السبيل الوحيد لتحقيق نتائج ملموسة.

إن مسألة شبه الجزيرة الكورية، شأنها شأن أي حالة، يجب أن تعالج بطريقة كلية وشاملة، مع مراعاة خلفيتها وأسبابها الجذرية، والأخذ في الاعتبار التطورات والتغييرات والحقائق في تلك المنطقة، ولهذا يمكننا أن نفهم الأسباب التي دفعت الوفدين الصيني والروسي إلى التصويت ضد مشروع القرار S/2022/431، المقدم إلى مجلس الأمن في ٢٦ أيار/مايو، وأدى إلى عقد هذه الجلسة. وفي ذلك الصدد، نقر بالشفافية التي شارك بها الوفدان في هذه الجلسة وشرحا أسبابهما لاستخدام حق النقض ضد مشروع النص.

وفي ذلك السياق، نغتتم هذه الفرصة لنسترعي الانتباه إلى الاتجاه المتزايد نحو تصعيد الاستنزاف والتهديدات ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويتجلى ذلك في توسيع نطاق الوجود العسكري للدول

الشامل والقذائف التسيارية واحترامها بالتخلي عن جميع البرامج النووية وأي برامج أخرى قائمة لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

وتجدر الإشارة إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يمكن على الإطلاق أن يكون لها مركز دولة حائزة للأسلحة النووية وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذلك، يجب على بيونغ يانغ أن تعود فوراً إلى الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك عن طريق التوقيع والتصديق على البروتوكول الإضافي الملحق به، فضلا عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وبينما نناقش التهديدات النووية وتهديدات القذائف التسيارية الناشئة عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا يسعنا إلا أن نستعري الانتباه إلى عدوان روسيا المستمر على أوكرانيا.

منذ بداية حرب روسيا ضد أوكرانيا، تهاجم القوات الروسية الأراضي الأوكرانية ومدنها وقراها المسالمة بأنواع مختلفة من الأسلحة التقليدية، بما في ذلك القذائف الانسيابية والتسيارية، التي أدت بالفعل إلى وقوع خسائر فادحة في صفوف المدنيين.

وفي ٣ آذار/مارس، أصبح المجتمع الدولي بأسره على علم بمثال آخر على سلوك روسيا المتهور عندما وضع الكرملين قوات الردع النووية التابعة له في حالة تأهب قصوى وبدأ يهدد المجتمع الدولي بالأسلحة النووية.

بالإضافة إلى ذلك، هاجمت القوات المسلحة الروسية محطات الطاقة النووية الأوكرانية وغيرها من المنشآت واستولت عليها. والهجمات المستمرة بالقذائف التي تشنها روسيا على الأراضي الأوكرانية، ولا سيما في اتجاه محطات الطاقة النووية، تشكل تهديدا غير مسبوق للأمن النووي، في أوكرانيا وأوروبا والعالم بأسره. ويجب على روسيا أن تلتزم التزاما صارما بقوانين وأعراف الحرب، بما في ذلك تلك المتصلة بالمنشآت النووية.

وفي الختام، ووفقاً لمبادئ دبلوماسيتنا البوليفارية من أجل السلام، نعيد تأكيد عزمنا القوي على الحفاظ على ميثاق الأمم المتحدة وتعزيزه والدفاع عنه، بالإضافة إلى موقفنا القائم على المبادئ والتاريخي بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك التزامنا الثابت بالجهود المبذولة لبناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية من خلال إزالتها الكاملة غير القابلة للرجعة والقابلة للتحقق وغير التمييزية، مع دعوة الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب اتخاذ أي خطوات يمكن أن تؤدي إلى تصعيد حدة التوترات وتؤدي إلى حسابات خاطئة خطيرة لها عواقب لا يمكن تصورها للبشرية قاطبة. والحوار السياسي والتفاوض المباشر والدبلوماسية جميعها وحدها التي ستؤدي إلى سلام دائم وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا (انظر A/76/PV.77). ويود وفد بلدا أن يدلي ببعض الملاحظات بصفته الوطنية.

إن أوكرانيا، بوصفها من البلدان المشاركة في تقديم القرار ٧٦/٢٦٢، المعنون "تكليف دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن"، ترحب بمناقشة اليوم. ونعتقد أن هذه المناقشة ستعزز تعددية الأطراف وستسهم في السلم والاستقرار الدوليين.

ومع ذلك، نأسف لأن مجلس الأمن فشل في ممارسة مسؤوليته الرئيسية عندما استخدم حق النقض في مجلس الأمن في الشهر الماضي ضد مشروع القرار S/2022/431 بشأن برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي وبرنامجها للقذائف التسيارية (انظر S/PV.9048).

وتدين أوكرانيا بشدة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية العابرة للقارات مؤخرًا وسلسلة عمليات إطلاق القذائف التسيارية الأخرى التي قامت بها بيونغ يانغ طوال عام ٢٠٢٢ في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وهو ما يقوض السلم والأمن الدوليين فضلا عن النظام العالمي لعدم الانتشار.

ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة ببرامجها المتعلقة بأسلحة الدمار

غير المشروعة، بما في ذلك عمليات إطلاق أنواع جديدة من الأسلحة، يشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن المتعددة وتهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين والإقليميين.

ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تمتثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالتخلي عن جميع أسلحتها النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وبرامج القذائف التسيارية والأسلحة النووية بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وأن توقف فورا جميع الأنشطة ذات الصلة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء آخر يمكن أن يزيد من حدة التوتر في المنطقة، وكذلك على الصعيد العالمي. إن انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الصارخة للقانون الدولي تحول الموارد عن احتياجات شعبها وتقوض رفاهه وتمنع تنميتها الاقتصادية. وتحت هونغاري جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على احترام القانون الدولي والالتزامات الدولية والتخلي عن برامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية واستئناف الحوار مع الأطراف المعنية.

وفي ذلك الصدد، نؤيد الجهود الدبلوماسية التي تبذلها جمهورية كوريا والولايات المتحدة والشركاء الإقليميون الرامية إلى صون السلام في شبه الجزيرة الكورية وتعزيز الاستقرار الإقليمي. وأصبحت وحدة المجتمع الدولي الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى في ذلك الصدد. وتؤيد هونغاري إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بصورة كاملة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها وأي عملية دبلوماسية مجدية لتحقيق تلك الغاية.

وقبل انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، تحت هونغاري جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية واتفق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى إنفاذ البروتوكول الإضافي. وفي الوقت نفسه، تحت هونغاري بيونغ يانغ على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفي حين تم تحرير محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية من قوات الاحتلال، فإن محطة زابوريجيا للطاقة النووية، وهي الأكبر في أوروبا، لا تزال تحت سيطرة روسيا. ومن الواضح أن أعمال القوات الروسية وممثلي شركات الطاقة التابعة لها في محطة زابوريجيا للطاقة النووية وفي مدينة إنيرهودار المحتلة مؤقتا ليست أقل من إرهاب نووي. ولا يوجد ما يبرر العقوبات التي يضعها البلد المعتدي أمام الجهود المشتركة التي تبذلها أوكرانيا والمجتمع الدولي من أجل إنهاء احتلال المحطة وإعادة تشغيلها بشكل مستدام بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي الختام، فإن عدم اعتماد مجلس الأمن لمشروع القرار استجابة للإجراءات التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فضلا عن حالات أخرى لاستخدام عضو دائم حق النقض في السنوات الأخيرة لعرقلة مشاريع قرارات مختلفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بأوكرانيا، بينما يستمر العدوان ويجري ارتكاب الجرائم الفظيعة، يثبت مرة أخرى الحاجة إلى إصلاح عميق وشامل للأمم المتحدة، ولا سيما في سياق حق النقض.

السيدة هورفات (هنغاري) (تكلمت بالإنكليزية): في ٢٦ نيسان/أبريل، اتخذت الجمعية العامة القرار ٧٦/٢٦٢، بشأن ما يسمى بمبادرة حق النقض، التي تمكن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من مناقشة المسألة في إطار جلسة رسمية للجمعية العامة إذا كان قد سبق استخدام حق النقض بشأن الحالة في مجلس الأمن. وهذا الاجتماع التاريخي هو الأول من نوعه.

وتؤيد هونغاري البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا (انظر A/76/PV.77). ومع ذلك، أود أن أعرب عن موقف هونغاري إزاء الانتهاكات المتكررة للقانون الدولي والتزاماتها الدولية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويساور هونغاري قلق عميق إزاء العدد غير المسبوق من تجارب القذائف التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ بداية هذا العام. وهذا التصعيد الواضح والسعي المستمر وراء منظومات الأسلحة

وإزاء تلك الخلفية، تدعو السلفادور جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال لالتزاماتها الدولية، وفقا لقرارات مجلس الأمن، والدخول في حوار بناء بغية تعزيز السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية. وعلاوة على ذلك، ينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تولي الاهتمام الواجب للتخفيف من الأثر الإنساني الناجم عن جائحة مرض فيروس كورونا، وأن تقدم، بالتعاون مع المجتمع الدولي، المساعدة في الوقت المناسب إلى أضعف الناس.

وبالمثل، وكما ذكرنا من قبل في محافل أخرى ذات صلة، نعرب عن قلقنا إزاء التقارير التي تفيد بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض خبيثة، مما يتنافى مع إطار سلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني ومعايير الطوعية.

وندعو أيضا جميع الدول الأعضاء إلى بذل العناية الواجبة لمنع استخدام أراضيها في تنسيق الهجمات الإلكترونية بما ينتهك سيادة الدول. ونؤكد من جديد أن القانون الدولي ينطبق على الفضاء الإلكتروني.

وفي الختام، من المهم الإشارة إلى أن السلفادور، بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تدعو إلى تقييد جميع الدول بنظام مراقبة الانتشار الوارد في المعاهدة وبنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وفي ذلك الصدد، ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة إلى الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام مراقبتها بأسرع ما يمكن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بما أن فرز الأصوات قد اكتمل لانتخاب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سأعلق الآن لفترة وجيزة النظر في هذا البند.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الرئيسية

(ب) انتخاب أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

السيد سيفورا أراغون (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): يعرب وفد جمهورية السلفادور عن امتنانه للرئيس على عقد هذه الجلسة العامة، المعقودة عملا بأحكام القرار ٢٦٢/٧٦، المعنون "تكليف دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن". وتعتقد السلفادور أن عقد هذه المناقشة بوصفها الأولى عملا بذلك القرار هو تعبير عن التزام الجمعية العامة بتعددية أطراف معززة وفعالة. وعلاوة على ذلك، نرى أنها أيضا خطوة نحو المساواة والشفافية في منظمتنا.

والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إذ تعهد إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون الأمن الدولي، تسلم بأن المجلس يتصرف بالنيابة عنا لدى أدائه لواجباته وفقا لتلك المسؤولية. ولذلك، نرحب بهذه المناقشة نتيجة للاعتراف بالدور الذي تؤديه الجمعية العامة أيضا في الحالات المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، تحيط السلفادور علما بالتقرير الخاص لمجلس الأمن (A/76/853، المرفق) الذي أعد وفقا للفقرة ٣ من القرار ٢٦٢/٧٦ ووفقا للمادة ٢٤ من ميثاق منظمتنا.

وتعرب السلفادور، بوصفها دولة تدافع عن نزع السلاح وعدم الانتشار، عن بالغ قلقها إزاء إطلاق القذائف التسيارية المتوسطة والبعيدة المدى وإطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات والتجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا سيما عمليات إطلاق القذائف الأخيرة، التي نفذت في أيار/مايو. ويعتقد بلدي أن ذلك ينذر بنمط يتم في إطاره زيادة هذه الاختبارات، مما يؤدي للأسف إلى تصعيد التوترات في شبه الجزيرة الكورية. وهذا يهدد السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

وتعتقد السلفادور أن هذه التجارب والجهود الرامية إلى تحسين أو تحديث أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصال هذه الأسلحة تقوض السلام والأمن الدوليين، بينما تعرض الأرواح البشرية للخطر وتشكل تحديا خطيرا للجهود الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار النووي المنشأ بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي سيعقد مؤتمرا لاستعراض المعاهدة المقبل في المستقبل القريب.

١٨٦	قطر	رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمانة العامة
١٨١	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	من البعثة الدائمة للاندرك لدى الأمم المتحدة (A/76/852)
١٧٨	جمهورية كوريا	الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت كما يلي:
١٧٢	الصين	المجموعة ألف - الدول الأفريقية (٤ مقاعد)
	المجموعة جيم - دول أوروبا الشرقية (٣ مقاعد)	١٩٢ عدد بطاقات الاقتراع:
١٩٢	عدد بطاقات الاقتراع:	صفر عدد بطاقات الاقتراع الباطلة:
صفر	عدد بطاقات الاقتراع الباطلة:	١٩٢ عدد بطاقات الاقتراع الصحيحة:
١٩٢	عدد بطاقات الاقتراع الصحيحة:	١ الممتنعون عن التصويت:
١	الممتنعون عن التصويت:	١٩١ عدد الأعضاء الحاضرين المصوتين:
١٩١	عدد الأعضاء الحاضرين المصوتين:	١٢٨ أغلبية الثلثين المطلوبة:
١٢٨	أغلبية الثلثين المطلوبة:	عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحون:
	عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحون:	١٩٠ بوتسوانا
١٧٦	سلوفينيا	١٩٠ كابو فيردي
١٧٣	سلوفاكيا	١٨٩ الكامبيون
١١٨	الاتحاد الروس	١٨٦ غينيا الاستوائية
٣٨	مقدونيا الشمالية	المجموعة باء - دول آسيا والمحيط الهادئ (٤ مقاعد)
١	جمهورية مولدوفا	١٩٢ عدد بطاقات الاقتراع:
	المجموعة دال - دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	صفر عدد بطاقات الاقتراع الباطلة:
	(٣ مقاعد)	١٩٢ عدد بطاقات الاقتراع الصحيحة:
١٩٢	عدد بطاقات الاقتراع:	صفر الممتنعون عن التصويت:
صفر	عدد بطاقات الاقتراع الباطلة:	١٩٢ عدد الأعضاء الحاضرين المصوتين:
١٩٢	عدد بطاقات الاقتراع الصحيحة:	١٢٨ أغلبية الثلثين المطلوبة:
٤	الممتنعون عن التصويت:	عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحون:

عدد الأعضاء الحاضرين المصوتين:	١٨٨	الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نظرا لأنه لم يحصل على
أغلبية الثلثين المطلوبة:	١٢٦	أغلبية الثلثين المطلوبة في الاقتراع السابق سوى مرشحين اثنين فقط، لا يزال هناك مقعد واحد يتعين شغله من بين دول أوروبا الشرقية.
عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحون:		نشعر الآن إذن في إجراء أول اقتراع مقيّد. ووفقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي، ستقتصر الجولة الثانية من الاقتراع على الدولتين من بين
البرازيل	١٨٣	دول أوروبا الشرقية اللتين لم تُنتخبا ولكنهما حصلتا على أكبر عدد
كوستاريكا	١٨٢	من الأصوات في الجولة السابقة من الاقتراع غير المقيّد، وهما الاتحاد
كولومبيا	١٠٨	الروسي ومقدونيا الشمالية.
المجموعة هاء - دول أوروبا الغربية ودول أخرى (٤ مقاعد)		وقبل أن نبدأ عملية التصويت، أود أن أذكّر الأعضاء بأنه عملاً
عدد بطاقات الاقتراع:	١٩٢	بالمادة ٨٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، لا يجوز لأي ممثل أن
عدد بطاقات الاقتراع الباطلة:	صفر	يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظام تتعلق بطريقة إجراء التصويت.
عدد بطاقات الاقتراع الصحيحة:	١٩٢	أعطي الكلمة لممثل مقدونيا الشمالية بشأن نقطة نظام.
المتنعون عن التصويت:	٦	السيد دانييلوف فرشكوسكي (مقدونيا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية):
عدد الأعضاء الحاضرين المصوتين:	١٨٦	إننا ممتنون لجميع البلدان التي صوتت لصالحنا وتنتظر إلى مقدونيا
أغلبية الثلثين المطلوبة:	١٢٤	الشمالية كمرشح لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويشرفني
عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحون:		أن أبلغ الجمعية بأن مقدونيا الشمالية مستعدة للترشح في جولة اقتراع
اليونان	١٧٦	ثانية للمقعد المتبقي المخصص لمجموعة دول أوروبا الشرقية لعضوية
السويد	١٧٥	المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥. وندعو جميع
الدانمرك	١٧٤	الدول الأعضاء إلى دعم مقدونيا الشمالية في الجولة المقبلة من الاقتراع.
نيوزيلندا	١٧٤	الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نبدأ الآن عملية التصويت.
		وأرجو من الممثلين ألا يستخدموا سوى بطاقات الاقتراع التي
		وزعت. ويرجى من الأعضاء وضع علامة X في المربع المجاور
		للإسم المطبوع على بطاقة الاقتراع. وينبغي ألا يتجاوز العدد الإجمالي
		للمربعات المؤشر عليها أو الأسماء المكتوبة بخط اليد عدد المقاعد
		الشاغرة التي يتعين ملؤها، كما هو مبين في ورقة الاقتراع. وسيعلم
		بطلان أي بطاقة اقتراع إذا كانت تتضمن عدداً من أسماء الدول
		الأعضاء من المنطقة المعنية يفوق عدد المقاعد المخصصة لها. وإذا
		تضمنت بطاقة الاقتراع أي ملاحظات بخلاف التصويت لصالح دولة
		عضو، فسيتم تجاهل تلك الملاحظات.
		بعد أن حصلت الدول الـ ١٧ التالية على أغلبية الثلثين المطلوبة
		من الأعضاء الحاضرين المصوتين وعلى أكبر عدد من الأصوات،
		فقد انتُخبت أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمدة ثلاث
		سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، وهي كالتالي: البرازيل،
		بوتسوانا، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الدانمرك،
		سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، الصين، غينيا الاستوائية، قطر، كابو
		فيردي، الكاميرون، كوستاريكا، كولومبيا، نيوزيلندا، اليونان.

وقد دأبت فبييت نام على تأييد كل جهد يبذل في مجال عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي بغية تحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولذلك أيدت فبييت نام بثبات على مر السنين إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والجهود الرامية إلى النهوض بالحوار والمفاوضات بين الأطراف المعنية. وتحقيقاً لتلك الغاية، ينبغي أن يكون ضمان السلام والاستقرار والتعاون والتنمية المستدامة في شبه الجزيرة على رأس أولوياتنا. وفي ذلك الصدد، تابعنا عن كثب التطورات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية ونشاطات الشواغل المتعلقة بها. ولا تؤيد فبييت نام أي فعل يؤدي إلى تفاقم التوترات في المنطقة، أو يُضر بالسلام والأمن الإقليميين والدوليين، أو ينتهك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات، وبدلاً من ذلك استئناف المفاوضات من أجل البناء على الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس والتي تم التوصل إليها من خلال الحوار في السنوات القليلة الماضية. ويجب أن تُحل جميع الخلافات عبر الوسائل السلمية تمشياً مع القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن التوصل إلى حل شامل وطويل الأجل لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية والمسائل الأخرى ذات الصلة ينبغي أن يأخذ في الاعتبار مصالح وشواغل جميع الأطراف من أجل تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية في المنطقة. وفي ذلك الصدد، نرى أن جهود المجتمع الدولي ومبادراته ينبغي أن تأخذ في الحسبان المصاعب الناجمة عن الكوارث الطبيعية والجائحة والمسائل الإنسانية الأخرى التي ما فتئت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواجهها مؤخراً بغية حماية سبل عيش شعبها.

وندعو الشركاء الدوليين إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حتى تتمكن من التغلب على تلك الصعوبات، استناداً إلى احتياجات البلد وطلباته. ولا تزال فبييت نام،

بدعوة من الرئيس، تولى فرز الأصوات ممثلو إكوادور وتيمور - ليشتي والجزائر وموناكو وموزامبيق وهنغاريا.

أجري تصويت بالاقتراع السري.

عُقدت الجلسة الساعة ١٢/٣٥ واستؤنفت الساعة ١٢/٤٠.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): حرصاً على الوقت، ستواصل الجمعية العامة عقد الجلسة العامة لتناول البند ١٢٤ من جدول الأعمال ريثما يجري فرز الأصوات.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١١٥ من جدول الأعمال.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

التقرير الخاص لمجلس الأمن (A/76/853)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستأنف الجمعية العامة نظرها في البند ١٢٤ من جدول الأعمال، المعنون "تعزيز منظومة الأمم المتحدة"، لمواصلة المناقشة عملاً بالقرار ٢٦٢/٧٦ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٢٢ بشأن الحالة التي استخدم فيها العضوان الدائمان حق النقض في الجلسة ٩٠٤٨ لمجلس الأمن المعقودة في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٢٢، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "عدم الانتشار/ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية".

السيد دانغ (فبييت نام) (تكلم بالإنكليزية): تمثل مناقشتنا اليوم بشأن هذا البند المرة الأولى على الإطلاق التي تناقش فيها الجمعية العامة مسألة تتعلق بالسلام والأمن الدوليين بعد استخدام حق النقض في مجلس الأمن. ونرى أنه ينبغي معالجة المسألة المطروحة بعناية فائقة، مع مراعاة خصوصيات الدول المعنية وشواغلها بغية تيسير صون الأمن الإقليمي والدولي، فضلاً عن الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاقات شاملة فيما بين الأطراف المعنية، وينبغي أيضاً أن تقضي إلى الوفاء بمهام وواجبات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن.

عميقاً. وقد زاد ذلك النزاع من آثار تغير المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا، ما دفع الملايين إلى الوقوع في فقر أشد. يجب فعل كل ما هو ممكن لمنع اندلاع حرب في شبه الجزيرة الكورية. فهي يمكن أن تدفع العالم إلى كساد اقتصادي كبير بالإضافة إلى الأزمات المتعددة التي نتعامل معها، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى انتشار المعاناة والموت على نطاق واسع، وخاصة في البلدان النامية.

لا تملك الجمعية العامة بموجب ميثاق الأمم المتحدة سلطة إجبار الدول على التصرف. ولهذا السبب، هناك أصوات عقلانية تشكك في جدوى مناقشتنا اليوم. بيد أننا نعتقد أن القوة المعنوية لنفور البشرية من الحرب والتهديد بها هما الركيزة الأساسية لتعددية الأطراف الفعالة. ومن حقنا وواجب علينا أن نعطي صوتاً لذلك التلهف البشري. لذلك ندعو مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياته والتزاماته لحماية سلامنا المشترك. وإذا ما حدث مزيد من عمليات إطلاق القذائف أو غيرها من الإجراءات التي تنتهك عدم الانتشار النووي، ينبغي للمجلس أن يتخذ إجراء قوياً. وإذا لم يحدث ذلك، فإن الرأي العام، الذي شكلته إلى حد كبير جمعية عامة مصممة على إسماع صوتها، سيضيف زخماً إلى الرغبة في إجراء إصلاح أساسي.

وفي الوقت الراهن، يسرنا أن نشير إلى أن مناقشة اليوم تعزز توافق آراء إيزولويني في أفريقيا، الذي يسعى إلى تحسين التوازن بين اختصاصي كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن. ونعتقد أن الأصوات السلبية التي يدلي بها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، تليها مناقشة عملاً بالقرار ٢٦٢/٧٦، ستزيد من الإلحاح الذي تبديه الوفود في سعيها إلى إصلاح مجلس الأمن.

وأختتم بياني بحث الطرفين في شبه الجزيرة الكورية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتسوية الحالة الراهنة بالوسائل السلمية.

السيد إردان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): نتناول مناقشة اليوم أحد أخطر التحديات التي واجهها العالم وأكثرها إلحاحاً، أي التحدي الأمني الذي يواجهه دولة إسرائيل وهو انتشار أسلحة الدمار الشامل. إن منع الأنظمة الاستبدادية المتطرفة، والجماعات الإرهابية القاتلة، من

من جانبها، ملتزمة التزاماً كاملاً بتنفيذ صكوك الالتزام بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحن على استعداد للإسهام بشكل بناء في جميع الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار والمفاوضات بين الأطراف ذات الصلة بشأن هذه المسألة الهامة.

السيد كيماي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): نشيد برئيس الجمعية العامة على استهلاله هذه المناقشة التاريخية، تمشياً مع القرار ٢٦٢/٧٦. ونشيد أيضاً بجميع الوفود التي اعتلت المنصة والتي ستعتليها. إن قضية السلام والأمن الدوليين ملك لكل أمة. فلا أحد منا في مأمّن من ويلات الحرب، خاصة إذا كان نزاعاً يهدد باستخدام أسلحة الدمار الشامل. سجل مجلس الأمن، في ٢٦ أيار/مايو، تصويتاً سلبياً من جانب عضوين دائمين على مشروع القرار S/2022/431، المتعلق بإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف، وهي عمليات إطلاق انتهكت قرارات مجلس الأمن السابقة.

وقد صوتت كينيا، بوصفها عضواً منتخباً في المجلس، مؤيدة لاعتماد مشروع القرار ذاك. وقد فعلنا ذلك استناداً إلى فهمنا أن الانتهاكات السافرة للقرارات الملزمة تقوض تقويضاً مهلكاً لتعددية الأطراف الفعالة التي يحتاج إليها العالم بشدة. وتعني الأصوات السلبية أن المجلس فشل في توجيه رسالة واضحة مفادها أن عمليات إطلاق القذائف هذه غير مقبولة. وتميل الحالة إلى حدوث سباق تسلح خطير في الفراغ الناجم عن شلل المجلس، وإذا تركت تتفاقم فقد يؤدي وقوع حادث محتمل تسببه قوات عسكرية متوترة إلى نشوب حرب كارثية في شبه الجزيرة الكورية. وفي عطلة نهاية الأسبوع المنصرمة، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثمانية قذائف أخرى باستخدام التكنولوجيا التسيارية. ولا يؤدي غياب المفاوضات الدبلوماسية لحل الخلافات المعلقة في هذا المجال إلا إلى زيادة التوترات ووقوع كارثة.

وينبغي ألا يظل مجلس الأمن مشلولاً عندما تكون المخاطر التي يتعرض لها العالم واضحة ومباشرة إلى هذا الحد. إن النزاع في أوكرانيا وأثره على جميع اقتصاداتنا وشعوبنا دليل كاف على أن مصائر جميع أعضاء الجمعية العامة البالغ عددهم ١٩٣ عضواً مترابطة ترابطاً

الإقليميين والدوليين. وكما شهدنا جميعا هذا الأسبوع فقط، فإن الوجه الحقيقي للخداع النووي الإيراني قد أمارت اللثام عن نفسه. وفي أعقاب القرار الذي اتخذته مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإدانة إيران، شرع نظام آية الله في إزالة ٢٧ كاميرا من منشآت النووية، تاركا المجتمع الدولي في الظلام، وقام بذلك بالاقتران مع الاستمرار في تشغيل أجهزة الطرد المركزي بكامل طاقتها. ويجب وضع حد لإنتاج وانتشار أسلحة الدمار الشامل من قبل الأنظمة المارقة، سواء في كوريا الشمالية أو إيران أو في أي مكان آخر.

لقد تأسست هذه المنظمة على أساس منع الإبادة الجماعية، وإذا لم تستطع منع أنظمة الإبادة الجماعية من الحصول على أسلحة هدفها الوحيد إحداث دمار، فيجب علينا حقا أن نسأل أنفسنا عما إذا كان بوسع الأمم المتحدة أن تتمسك بولايتها الأساسية. ويجب أن ينتهي هذا الآن.

السيد السني (ليبيا): إن مشاركتنا في هذا الحدث التاريخي الذي نشهده اليوم، وهو الأول من نوعه منذ إنشاء الأمم المتحدة، في إطار تأييدنا للقرار ٢٦٢/٧٦ الذي شاركت ليبيا في تقديمه في نيسان/أبريل. يسعنا القرار إلى تقييد استخدام حق النقض والخاص بنقاش الظروف التي يستخدم فيها حق النقض من جانب أي عضو دائم في مجلس الأمن. وفي هذا الإطار، نؤكد مجددا أن ما نسعى إليه اليوم من خلال تنفيذ القرار ٢٦٢/٧٦ هو تأكيد أهمية العمل على تقادي استخدام حق النقض، ودعوة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إلى تحمل مسؤوليتهم أمام المجتمع الدولي عن تبرير استخدامها لحق النقض.

هذا الحق الذي كما نعلم جميعا قد اكتسب منذ أكثر من ٧٦ عاما. وكان العالم حينها يختلف تماما عن عالمنا اليوم. وقد شهدنا كيف تعرضت عدة شعوب في العالم للظلم بسببه، وبالأخص الظلم التاريخي. ونحن في أفريقيا علينا التذكير مجددا بأهمية الإصلاح الشامل والتذكير أيضا بحق أفريقيا في التمثل العادل داخل مجلس الأمن كما ورد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. إن مشاركتنا وبقية دول العالم في هذا النقاش اليوم تهدف إلى تعزيز التعددية،

تطوير هذه الأسلحة أو حيازتها يجب أن يظل في صدارة جدول أعمال مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، تدين إسرائيل بأشد العبارات عمليات إطلاق كوريا الشمالية المتكررة للقذائف التسيارية، فضلا عن مواصلة تطويرها لبرنامج نووي. ونؤيد قرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) والقرار اللاحق ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، وندعو إلى نزع السلاح النووي من ذلك البلد بصورة كاملة ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

إن التهديد الناشئ عن تطوير كوريا الشمالية لبرامجها من القذائف التسيارية والنووية ذو شقين - أولاً، التهديد بحياسة دولة مارقة لأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وثانياً خطر انتشارها إلى دول مارقة أخرى وأطراف فاعلة من غير الدول. والواقع أننا شهدنا محاولات متكررة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لنشر أسلحة الدمار الشامل، مثل المعونة التي قدمتها إلى سوريا في عام ٢٠٠٦ لتطوير مفاعل في دير الزور لإنتاج البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة. وفي الآونة الأخيرة، ما هو أكثر إثارة للقلق، إن استمرار العلاقة بين كوريا الشمالية ونظام آية الله الإيراني يشكل تهديدا خطيرا ليس فقط لأمن إسرائيل، ولكن للشرق الأوسط بأسره وبقية العالم. وقد وثقت مصادر عديدة تلك العلاقة الخطيرة، بما في ذلك التقارير المتتالية لفريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). تساعد كوريا الشمالية إيران باستمرار على تعزيز برنامجها الخاص بالقذائف التسيارية والسلاح النووي القاتل. وهذا التحالف القاتل بين نظامين مارقين يشكل انتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن وتهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، ويجب وقفه اليوم.

يجب على مجلس الأمن أن يتكلم بصوت واحد ومتحد عن المسألة المقلقة والخطيرة المتمثلة في انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتدعو إسرائيل إلى التنفيذ الكامل للجزاءات القائمة على كوريا الشمالية بغية إنهاء برامجها غير القانونية للقذائف التسيارية وأسلحة الدمار الشامل. وينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يظل متيقظا إزاء الأنشطة الخبيثة للنظام الإيراني التي تنتهك القرارات المتعددة لمجلس الأمن، مثل القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وهي أنشطة تؤثر سلبا على السلم والأمن

لديها، أو التي لم تعترف بعد، كونها الأسلحة الوحيدة ذات العواقب الوجودية المحتملة.

في الختام، ندعو أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الخمسة الدائمين، إلى استثمار مناقشتنا اليوم والنظر إليه بإيجابية والرجوع إلى طاولة المفاوضات، والعمل على التوصل إلى أكبر قدر من توافق في الآراء بشأن إنهاء الانقسامات التي زادت وتيرتها مؤخرا، وبشكل ملحوظ وغير مسبوق. لقد أصبح مجلس الأمن أشبه بخلبة مصارعة سياسية. إن الناس في جميع أنحاء العالم في حالة يأس وفقدوا الثقة في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ليس من المستغرب أن يشعروا بهذه المظالم ويتوقون إلى رؤية إصلاح جذري وشامل لمجلس الأمن. وببساطة، يرى الكثيرون أن مجلس الأمن قد تحول من ضامن للسلام والأمن الدوليين إلى مصدر يهدد السلام والأمن بشكل مباشر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذه الجلسة. وسنستمع إلى المتكلمين المتبقين عصر اليوم.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٤ من جدول الأعمال.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الرئيسية

رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمانة العامة من البعثة الدائمة للاندنمرك لدى الأمم المتحدة (A/76/٨٥٢)

(ب) انتخاب أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت هي كما يلي:

دول أوروبا الشرقية (مقعد واحد)

عدد بطاقات الاقتراع: ١٨١

عدد بطاقات الاقتراع الباطلة: صفر

وتمكننا من إيصال صوتنا والتعبير عن مواقفنا حيال هذه القضايا، وفي نفس السياق، وجب علينا التأكيد أيضا إننا نحرص على الدفع نحو تقييد استخدام حق النقض. ندعو أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الخمسة الدائمين، إلى العمل معا بجدية للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل المعروضة قبل طرحها للتصويت، وخاصة عندما يكون إصدار قرار بشأنها محكوما عليه بالفشل مسبقا.

أما فيما يتعلق بالموضوع قيد النظر اليوم، نود التأكيد على مواقفنا السابقة التي تتماشى مع موقف المجموعة العربية في دعمنا لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وعدم الانتشار. ويجب وقف جميع تجارب الأسلحة والاستفزاز، الأمر الذي من شأنه زعزعة الأمن والسلام الإقليمي والدولي. كذلك ندعو الجميع إلى عدم اتباع سياسة الكيل بمكيالين لأن إحلال السلم والأمن والاستقرار في العالم لا يمكن أن يتحقق مع وجود هذه الأسلحة والنشاطات، وبخاصة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في أي مكان، أينما وجدت، ودون استثناء، وعلى الجميع عدم التعامل مع هذا الملف بانتقائية، كما نشهد في كثير من المناسبات. وهذا يشمل بلا شك منطقة الشرق الأوسط التي يجب أن تكون منطقة خالية تماما من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

نقع على عاتقنا مسؤولية جماعية لتخليص البشرية من تلك الأسلحة بشكل لا رجعة فيه، وتحت رقابة تحقق دوليين، والعمل على توجيه وتسخير الإمكانيات المادية والبشرية الهائلة المخصصة لتلك الأسلحة للإنسانية، نحو تحقيق التنمية والازدهار. نتطلع أيضا إلى إعادة إحياء مؤتمر نزع السلاح وإخراجه من جموده المستمر، بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد لنزع السلاح في إطار الآليات ذات العلاقة بالأمم المتحدة، لا سيما في الظروف الأمنية الحالية المعقدة التي تشهدها الساحة الدولية. ويجب أن نبدأ فوراً بمفاوضات للتوصل إلى التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتزويد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بضمانات أمنية غير مشروطة. ويجب أن يظل ضمان نزع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل على رأس أولويات الأمم المتحدة، سواء بالنسبة للدول التي اعترفت بوجود هذه الأسلحة

الرئيس بالنيابة (تكلم الإنكليزية): نظرا لعدم حصول أي مرشح	١٨١	عدد البطاقات الصحيحة:
على أغلبية الثلثين المطلوبة في الاقتراع المقيد، لا يزال يوجد مقعد	٤	الممتنعون عن التصويت:
واحد يتعين شغله من بين دول أوروبا الشرقية. لذلك، سنشرع في إجراء	١٧٧	عدد الأعضاء الحاضرين المصوتين:
سلسلة من الاقتراعات وفقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي. ونظرا لتأخر	١١٨	أغلبية الثلثين المطلوبة:
الوقت، ستجرى الجولة التالية من الاقتراع في الساعة ١٥/٠٠ بالضبط		عدد الأصوات التي تم الحصول عليها:
من عصر اليوم.		
بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها	١٠٠	الاتحاد الروسي:
في البند ١١٥ من جدول الأعمال.	٧٧	مقدونيا الشمالية:
رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠		